تأثير تحرير المشتريات الحكومية على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

(دراسة تحليلية مع التطبيق على مصر)

إعداد

د / إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد

الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد والمالية العامه

بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

مقدمة

تسعى منظمة التجارة العالمية World Trade Organisation، منذ نشأتها عام ١٩٩٥م بنهاية جولة أوروجواى (١٩٨٦- ١٩٩٤م) إلى تحرير التجارة الدولية عبر إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف يعتمد على عدة مبادئ أبرزها مبدأ عدم التمييز "شرط المعاملة الوطنية"، مبدأ الشفافية ومبدأ النفاذ إلى الأسواق(١).

إضافة إلى ما تقدم، فقد تم التوصل من خلال أورجواى ، العديد من الاتفاقات والتي تتعلق بمختلف القطاعات، وتُمثل في ذات الوقت الإطار القانوني لمنظمة التجارة العالمية، ومنها الاتفاقات التي تتعلق بالتجارة في السلع والخدمات والطيران المدني وإجراءات مواجهة الإغراق والمشتريات الحكومية(٢).

وبرغم نجاح منظمة التجارة العالمية في تحرير العديد من القطاعات على مستوى السلع والخدمات، إلا أنها لم تحقق هدفها بخصوص تحرير المشتريات الحكومية ووضع اتفاقية بشأنها سوى في ٦ أبريل ٢٠١٤م ، نظرًا لاعتراض العديد من الدول المتقدمة، ومعظم الدول النامية عليها(٣).

هذا، ويعد سوق المشتريات الحكومية Government Procurement واحدًا من أكبر الأسواق في العالم، حيث تُنفق الدول مليارات الدولارات سنويًا في سبيل

---

(١) د.عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية - آفاق المستقبل ، مجلة جسر التنمية، العدد٣٩، الكويت ، ٢٠٠٥، ص٣ وما بعدها .

(٢) عبد الفتاح شعيب، جولة أورجواى ومستقبل الاقتصاد العالمى ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، العدد١٠٧ ، مصر، ١٩٩٢، ص١٦٩ومابعدها .

(٣) راجع موقع منظمة التجارة العالمية ، على الرابط التالى : www.wto.org

تـأمين احتياجاتهـا فـي مختلـف القطاعـات الـصحية والتعليميـة والاتـصالات والخـدمات والبنية التحتية وغيرها.

بيد أن ممارسات الدول ضد البضائع والخدمات الأجنبية وكذلك تجاه الموردين الأجانب، جعلت من المشتريات الحكومية عائقًا أمام فتح جزء كبير من السوق المحلي للتنـافس الـدولي أو الإقليمـي، الأمـر الـذي يـؤثر سـلبًا فـي التكامـل الاقتـصادي علـى المستوى الدولي(١).

وبشأن مصر، فإن المشتريات الحكومية تُعد مجالاً هامًا للنشاط الاقتصادي حيث تستخدمه الدولـة كـأداة لـدعم وتـشجيع الإنتـاج المحلـي والـصناعات الوطنيـة والمـورد الوطني ضد المنتجات والموردين الأجانب ودعم القدرات التنافسية للصناعات الوطنية وخصوصًا الصغيرة والمتوسطة منها(٢).

أيضًا فإن ما طرحتُه الجهات الحكومية والهيئات التابعة لها من مناقصات لتوريد السلع والخدمات والمُعدات والأدوات من مناقصات لتوريد السلع والخدمات والمعدات والأدوات والمواد اللازمة لنشاطها تجاوزت قيمتها ٣٣ مليار جنيه في الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٤/٢٠١٥، وهي جملة الاعتمادات المخصصة للباب الثاني (شراء سلع وخدمات). أضف إلى ما سبق أن المشروعات الاستثمارية الحكومية التي تساندها

(١) د. حسين عبد الرحيم السيد، تحرير وتطوير قوانين وأنظمة المشتريات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة نحو التكامل الاقتصادي بينها، مجلة كلية الحقوق، جامعة الكويت، مج ٢٧، ٢٠٠٣، ص٣٠٧.

(٢) لمزيد من المعلومات، راجع الدراسة التي أعدها مركز المشروعات الدولية الخاصة Cipe، عن الشفافية في المشتريات والمشروعات الحكومية لضمان المنافسة المتكافئة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، على الرابط التالي: www.cipe-arabia.org

الجهات الحكومية والهيئات التابعة لها تخطت قيمتها في الموازنة العامة ٢٠١٥/٢٠١٤ ، ماقيمتُه٦٧ مليار جنية، مما يعكس حجم وضخامة المشتريات الحكومية[١]. وتعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة- والتي توظف أقل من ٥٠ عامل- بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث تمثل حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص باستثناء النشاط الزراعي، ويعمل بها حوالي ثلثي القوة العاملة، وتساهم بها لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة، رغم أنها لا تشارك سوى بحوالي ٤% فقط من إجمالي الصادرات المصرية[٢].

ونظرًا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وضرورة تعزيز قدراتها التنافسية محليًا وإقليميًا ودوليًا. بات السؤال المطروح يتعلق بمستقبل هذه المشروعات في ظل السعى المستمر لمنظمة التجارة العالمية والدول المتقدمة لتحرير المشتريات الحكومية؟ وما هي انعكاسات هذه الاتفاقية على أداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة التنافسي؟ وما هو موقف الحكومة المصرية من الاتفاقية؟ . لما سبق وقع اختيارنا على هذا الموضوع الهام لنرى مدى تأثير اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية ٢٠١٤ على القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر خلال الفترة المقبلة؟

---

(١) راجع قانون ربط الميزانية العامة للدولة المصرية للعام ٢٠١٥/٢٠١٤ على موقع وزارة المالية المصرية وهو: www.cipe-arabia.org

(٢) راجع موقع وزارة الصناعة المصرية، على الرابط التالي: www.mfti.gov.eg موضوع بعنوان (سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

- **أهمية الدراسة**:

تتجلى أهمية دراستنا لموضوع تحرير المشتريات الحكومية في إطار منظمة التجارة العالمية في معرفة انعكاسات مثل هذا التوجه على القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر. فضلاً عن أهمية دعم الحكومة المصرية لمثل هذه المشروعات كونها تمثل الركيزة الأساسية التي ينطلق منها الاقتصاد المصري. أيضًا فإن سعي هذه المشروعات إلى تطوير قدراتها الإنتاجية والاستفادة من فرصة وجودها ومعرفتها بالسوق الوطنية ميزة لتعزيز قدراتها التنافسية ونقطة انطلاق نحو الأسواق الإقليمية والدولية، مما يجعلها أكثر قوة وصلابة لمواجهة تداعيات تحرير المشتريات الحكومية على أدائها.

- **مشكلة الدراسة**:

تتمحور مشكلة دراستنا في محاولة الإجابة على التساؤل التالي ، هل تؤثر اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية وتطبيق مبادئ اتفاقية الجاتس على القدرات التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؟ وما هو موقف الحكومة المصرية من هذه الاتفاقية؟ وهل سيستمر تفضيل المنتجات المصرية والمورد المصري عن الأجنبي؟ وهل ستستمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاعتماد على ما تمنحه لها الحكومة من دعم أم ستسعى لتطوير منتجاتها وإمكاناتها في إطار تعزيز تنافسيتها تجاه المنتجات الأجنبية.

- **منهج الدراسة**:

سنعتمُد في دراستنا الوليدة ، والتي تتعلق باتفاقية تحرير المشتريات الحكومية، والصادرة في أبريل من العام ٢٠١٤ على المنهج التحليلي والاستقرائي بصفة

أساسية، وذلك استنادًا على العديد من المصادر والإحصاءات والتقارير المختلفة، وخصوصًا تلك الصادرة عن منظمة التجارة العالمية والتي تقود مسألة تحرير المشتريات الحكومية. كذلك سنرجع للتقارير الصادرة عن هيئات التنمية الصناعية بمصر والوزارات المهتمة بدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها وزارة الصناعة ووزارة المالية وأيضًا أبرز الدراسات والمواقع الالكترونية واستخدامها في إنجاز دراستنا.

- **خطة الدراسة**:

على ما تقدم ذكره، فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: منظمة التجارة العالمية وتحرير المشتريات الحكومية وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الفصل الثاني: تحرير المشتريات الحكومية والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة المتوسطة.

الفصل الأول

منظمة التجارة العالمية وتحرير المشتريات الحكومية

وأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تستهدف منظمة التجارة العالمية منذ نشأتها، ومن قبلها الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT، وضع ركائز وأسس النظام الجديد للتجارة العالمية، بُغية تحريرها من القيود المفروضة عليها، سواء أكانت قيود كمية أم غير كمية[١].

ولتحقيق المنظمة لأهدافها، فإنها تسعى لعقد العديد من الاتفاقات متعددة الأطراف يلتزم الموقعون بمبادئها العامة وكذلك بالتعهدات المحددة التي يقدمونها، ومن هذه الاتفاقات، اتفاقية المشتريات الحكومية موضوع دراستنا[٢]. تلك الاتفاقية التي سينجُم عن تطبيقها مزايا لبعض الدول ومساوئ للبعض الآخر، خصوصًا على مشروعاتها الصغيرة والمتوسطة.

---

(١) د. محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ص١٨، ٢٠٠٢.

(2) Wayne A. Wittg, public procurement and the development agenda, international trade centre, World Trade organization, p.p 3:3, available at: https://www.WTO.org.

وراجع كذلك:

- Rabin Mazumder, trade liberalization WTO: impact on developing countries, the icfai Business school (IBS), tanuary 16, 2008, p.p 1:5 paper. Ssrn. Com/so l3/ papers. Cfm? abstract.

على ما تقدم سنعرض بالشرح والتحليل لهذا الفصل من خلال مبحثين أساسين، على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهية المشتريات الحكومية ومفاوضات تحريرها وآراء المؤيدين والمعارضين.

المبحث الثاني: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزنها في الاقتصاد المصري.

المبحث الأول

ماهية المشتريات الحكومية ومفاوضات تحريرها

وآراء المؤيدين والمعارضين

ذكرنا من قبل بأن المشتريات الحكومية Government procurement تُعد واحدًا من أبرز موضوعات التجارة التي سعت منظمة التجارة العالمية W.T.O إلى تحريره في الآونة الأخيرة[١]. فماذا يقصد بالمشتريات الحكومية؟ وكيف نجحت منظمة التجارة العالمية في وضع اتفاقية بشأن تحريره رغم معارضة الدول الشديدة بشأنه؟ ومن هم أبرز المؤيدين والمعارضين لهذه الاتفاقية؟

أولاً: بخصوص مفهوم المشتريات الحكومية:

نؤكد بداية على أن المشتريات الحكومية والتي تمثل ما بين ١٥ و٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي لكثير من الدول تساهم في زيادة التنافسية، تحفيز التجارة وتعزيز الاستثمارات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصًا على الصعيد الوطني[٢].

(١) لمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع، راجع موقع منظمة التجارة العالمية على الرابط التالي: www.wto.org

(٢) البنك الدولي: بحث بعنوان "لماذا السعى إلى إصلاح أنظمة المشتريات العامة؟، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٢، ص٧.

وترى الأنكتاد UNCTAD ، أن المشتريات الحكومية تُمثل عمليات الشراء التي تقوم بها الحكومة والوكالات التابعة لها من السلع والخدمات لاستخداماتها الخاصة"[١].

ويرى Elvira Uyarra أن المشتريات الحكومية تشير إلى القرارات الإستراتيجية التي تحدد الحكومة أو مؤسسات القطاع العام بها ما تريده من السلع والخدمات من القطاع الخاص[٢].

بينما تذهب Divya Bharati Sharma إلى أن المشتريات الحكومية تشير إلى المنتجات والخدمات التي تشتريها الحكومة بغرض استخدامها في إنجاز مهامها[٣].

في حين يذهب رأي أخر، إلى أن المشتريات الحكومية عملية الهدف منها تأمين احتياجات الوزارات والدوائر الحكومية من اللوازم وخدمات صيانتها والتأمين عليها بجودة عالية وبأسعار مناسبة وفي الوقت المناسب[٤].

---

(1)United Nations Conference on Trade and Development, Dispute Settlement, Government Procurement, United Nations, New York and Geneva, 2003, p.3.

(2) Elvira Uyarra, opportunities for innovations through local government procurement, A case study of Greater Manchester, NESTA, Research report, May 2010, p.9: available at: www. nesta.Org.uk/sites/defult/files/opportunities-For-innovations-though-local-government-procurmant.pdf.

(3) Divya Bharati Sharma, liberalization of Government procument Regimes: issues and implications for India, 2001, p. 2. available at: www.heinonline.org/Hol/ Landingpage?handle.

(٤) د. أحمد المشاقبة، الاتجاهات الحديثة والمعاصرة للمشتريات الحكومية- دراسة ميدانية على دائرة اللوازم العامة، بحث مقدم إلى ملتقى المشتريات والمخازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ١٧-٢١ ديسمبر، ٢٠٠٦، ص٤٣.

ومن جانبنا نؤيد التعريف الذي يذهب إلى أن المشتريات الحكومية تعبر عن السياسات التفضيلية التي تحظى بها المؤسسات الحكومية المركزية أو تلك التي تتحكم بها الحكومة مقارنًة بالمؤسسات الخاصة والأجنبية، فيما يتعلق بشراء السلع والخدمات اللازمة لتسيير شئونها(١).

ورغم تعدد التعريفات سالف ذكرها، فإننا نلاحظ أن غالبيتها تُركز على عمليات الشراء الحكومية من السلع والخدمات. تلك العمليات التي تقدرها المؤسسات الدولية بمليارات الدولارات، حيث تُنفق الدول النامية قرابة ٩٠٠ مليار دولار أمريكي سنويًا على عمليات مرتبطة بالمشتريات(٢).

أيضًا فقد اتسع نطاق المعاملات الحكومية بصورة كبيرة، إذ لا يقتصر على مجرد شراء السلع والخدمات التي تحتاجها أجهزة الدولة والتي تظهر ضمن الباب الثاني للموازنة العامة للدولة (شراء السلع والخدمات)، ولكنها تمتد لتشمل كذلك الباب السادس (الاستثمارات) حيث يرتبط بكافة المشروعات الاستثمارية التي تقوم بها أجهزة الدولة مثل مشروعات البنية الأساسية، كالطرق والمرافق ، وكذلك شبكات السكك الحديدية والموانئ والمطارات، كما تشمل كذلك الخدمات العديدة مثل نقل البضائع والركاب وغيرها(٣).

---

(١) محمود بيلي، ملخص سياسات اتفاقية وتشريعات المشتريات الحكومية ومدى ملاءمتها لسوريا، المركز الوطنى للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة السورية، ٢٠١٢، ص١.

(٢) البنك الدولي: مرجع سابق ذكره، ص٨.

(٣) عبد الفتاح الجبالي: مركز المشروعات الدولية الخاصة Cipe، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، الشفافية في المشتريات والمشروعات الحكومية لضمان المنافسة المتكافئة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٩، ص١٥ متاح على الرابط التالي: www.Cipe-arabia.org

هذا مع الأخذ فى الحسبان الحجم الهائل للقطاعات العامة التي ينطبق عليها هذا الوضع، وبعبارة أخرى فالمشتريات الحكومية تتضمن بالإضافة إلى الأعمال التي تقوم بها أجهزة الدولة المعنية (الجهاز الإداري للدولة أوالهيئات الخدمية والمحليات) جنبًا إلى جنب مع الهيئات الاقتصادية وكذلك شركات قطاع الأعمال العام أو شركات القطاع العام، فضلاً عن الشركات القابضة المملوكة للدولة. ويضاف إليهم المشروعات المشتركة بين الحكومة والقطاع الخاص(١).

وما يؤكد ما سبق، الجدول التالي رقم (١)، حيث يشير إلى ارتفاع عدد الوزارات والهيئات الاقتصادية والخدمية والعلمية والمحلية وغيرها. وهو ما يؤدي بالنهاية إلى ارتفاع مخصصات المشتريات والاستثمارات المرتبطة بها في موازنة الدولة التي اقتربت من ١٠٠ مليار جنية في موازنة الدولة المصرية ٢٠١٥/٢٠١٤.

(١) مركز المشروعات الدولية الخاصة، المرجع السابق، ص١٥.

جدول رقم (١)

عدد الوحدات الإدارية موزعة تبعاً للتقسيم الإداري للدولة

	عدد
عدد الوزارات	٤٦
عدد المصالح	١٩
عدد وحدات الإدارة المحلية (دواوين المحافظات- مديريات الخدمات)	٣٥٠
عدد الهيئات الخدمية	٩٧
عدد الهيئات الاقتصادية	٤٩
عدد الجامعات والهيئات العلمية	١٦ جامعة بما فيها جامعة الأزهر + ٣٠ هيئة علمية

المصدر: عبد الفتاح الجبالي، الشفافية في المشتريات والمشروعات الحكومية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، مرجع سابق ذكره، ص١٦.

على ما تقدم، تظهر أهمية المشتريات الحكومية كأداة اقتصادية فعالة لتنشيط الاقتصاد القومي عبر حصول كافة الجهات والوزارات والمصالح الحكومية على ما

يلزمها من سلع وخدمات ومواد لإنجاز مهامها[١]. أيضًا تدعم المشتريات الحكومية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تفضيلها عن غيرها في العقود الحكومية ودعم قدراتها التنافسية فضلاً عن دعم وتشجيع الصناعة الوطنية[٢]. ولعل الشكل البياني التالي رقم (١) يوضح دور المشتريات الحكومية في الاقتصاد القومي.

شكل رقم (١)

دور المشتريات الحكومية الاقتصادي

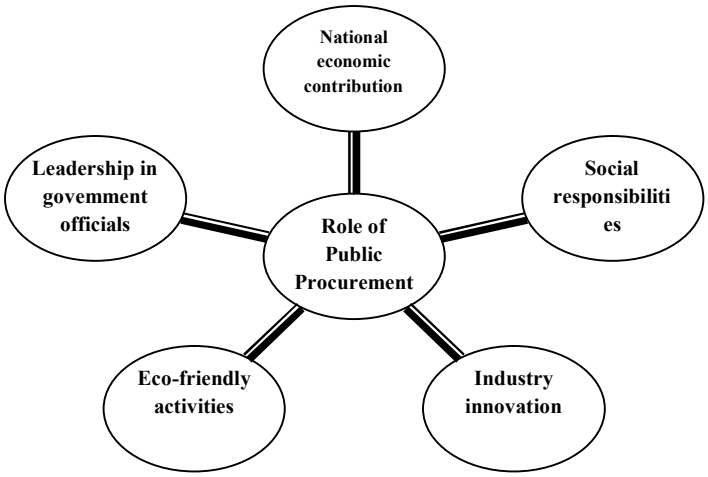

(1) Edward Wong and Sieh lee, Liberalizing Government Procurement within trade agreement in Malaysia, research and innovation centre, Faculty of Business and Accountancy, university of Malaya, Malaysia, 2013, p.p 2:3.

(2) Small and Medium Enterprise Agency, Japan's Policy on Small and Medium enterprises (SMEs) and Micro Enterprises, Ministry of Economy, Trade and industry, September, 2013, pp 7:9. available at: www.Chusho.meti.go.jp/ sme_english/outline/ 04/20131007.pdf.

Source: Jeong- wook choi, As Tudy of the role of public procurement- CAN public procurement make society bettry?. P.2. available at:

www.ippa.org/ippC4/ proceedings/13procurement Preferences/paper 13-4.pdf.

ورغم أهمية دور المشتريات الحكومية خصوصًا للدول النامية، فإن منظمة التجارة العالمية مستمرة في تحريرها لهذا القطاع الاقتصادي الهام اعتمادًا على أن ذلك يخالف مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وخصوصًا المعاملة الوطنية، والشفافية فضلاً عن أن تحرير المشتريات الحكومية سيقلل من فساد العقود الحكومية.

ثانيًا: بشأن مفاوضات منظمة التجارة العالمية لتحرير المشتريات الحكومية:

تتحكم غالبية الحكومات والهيئات التابعة لها في شراء أنواع معينة من السلع والخدمات وغيرها ولاسيما السلع الأساسية منها، وغالبًا ما تكون أي منافسة أجنبية لمثل هذه المؤسسات غير مجدية. أيضًا، فإن أهمية المشتريات الحكومية كما أسلفنا بالنسبة لمعظم الاقتصادات، وخاصة الاقتصادات النامية ليست محل نقاش. حيث تظهر أهميتها في تحفيز الاقتصاد المحلي، وخصوصًا أوقات الركود والكساد، أو لتوفير التفضيلات "Preferences" لبعض المناطق أو الشركات ذات الوضع الاقتصادي السيئ، كما في حالة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة(١).

(١) مارتن خور، التجارة: اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للشراكة الاقتصادية يمكنها أن تخلق ظروفًا لأزمة مالية في بلدان الجنوب، المؤتمر الإقليمي سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية- الآثار والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩، ص٥ وما بعدها.

بيد أن هناك العديد من الاتفاقيات متعددة الأطراف التي أبرمت تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، وهي تسري على الدول التي وقعت عليها والتزمت بها فقط، وليس على جميع الدول الأعضاء في المنظمة[١]. ومن بين هذه الاتفاقات، اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية، والتي تضم حاليًا ما يقرُب ٣٠ دولة وعدد من الدول بصفة مراقب، كما أن غالبية الدول النامية ليسوا أعضاء بها[٢]. هذا وتتضمن هذه الاتفاقية بعض البنود، أبرزها عدم احتكار المؤسسات الحكومية لإجراءات المشتريات وتوقيع العقود إلا في حدود مبلغ معين "١٨٥ ألف دولار". كما تشمل الاتفاقية كذلك إمكانية دخول الموردين الأجانب إلى الأسواق الوطنية بشكل غير تمييزي.

هذا، وقد بدأت المفاوضات المتعلقة بالمشتريات الحكومية في إطار جولة طوكيو (١٩٧٣-١٩٧٩)، غير أنها لم تكتمل بسبب عدم رغبة الدول المتقدمة السير فيها بشكل جدي، إضافة إلى رفض جميع الدول النامية developing countries لها تقريبًا، استنادًا إلى عدم التوازن بينها والدول المتقدمة فيما يتعلق بمسائل التصنيع والتوريد[٣].

(1) Liza Brownsell, Bilateral and Regional trade agreement, advocates for international development 2012, p.p 1:10 and World Trade organization, agreements, available at: https:// www.WTO.org.

(2) Agreement on government procurement, available at: https:// www.WTO.org.

(3) Gilbert R.Winham, international trade and the Tokyo Round Negotiation, Princeton university press, united states of America, 1987, p. p 5-10.

وفي عام ١٩٩٦، أقر المؤتمر الوزاري الذي انعقد بسنغافورة بدء مشاورات الشفافية في ممارسة التوريدات الحكومية، وذلك بالنص على "إنشاء مجموعة عمل لإجراء دراسات حول الشفافية في تطبيق ممارسات المشتريات الحكومية مع الأخذ في الاعتبار عدة أمور، أهمها السياسات الوطنية- وتطوير عناصرها بهدف إدراجها في اتفاقية مناسبة في فترة لاحقة"[١].

ولعل الارتكاز على مبدأ الشفافية Transparency مرجعه كونه أحد أهم المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية، إضافة إلى المبدآن الآخران، الدولة الأولى بالرعاية، والمعاملة الوطنية[٢].

أضف إلى ما سبق أن مجموعة العمل التابعة لمنظمة التجارة العالمية والمعنية بالشفافية في المشتريات الحكومية قد عقدت تسعة لقاءات، تمخض عنها دراسات لحوالي ١٢ موضوع اعتبرت مهمة فيما يتعلق بالشفافية، وهذه الموضوعات هي: [٣].

١- تعريف- نطاق المشتريات.

٢- طرق الشراء.

٣- نشر المعلومات عن التشريعات الوطنية والإجراءات.

---

(1) WTO: Singapore Ministerial Declaration, December 1996. available at, http://www.WTO.org/english/theWTO_minist_e/ nin96_wtodec_e.htm.

(2) Steve Charnovitz, transparency and participation in the world trade organization, George Washington university law school, America, 2005, p.p 2:3. available at: papers. Ssrn. Com.

(٣) د. وجيه الدكروري، التطورات العالمية التي أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها، مجلة المال والتجارة، مصر، العدد ٣٧٥، ٢٠٠٠، ص٨.

٤- معلومات عن فرص الشراء.

٥- المناقصات وإجراءات التأهيل لدخول المناقصات.

٦- الفترات الزمنية لعقد هذه المناقصات.

٧- شفافية القرارات عن ترسية العقود.

٨- إجراءات المراجعة المحلية.

٩- تكنولوجيا المعلومات واللغة.

١٠- المحاربة الجادة والمكافحة للرشوة وللفساد.

١١- إجراءات تسوية المنازعات بمنظمة التجارة العالمية.

١٢- التعاون الفني والمعاملة الخاصة والمتغيرة للدول النامية.

ونظرًا لوجود بعض التعقيدات وتخوف الدول النامية، فقد جاء إعلان الدوحة ٢٠٠١، والذي نص في الفقرة (٢٦) منه على أن تجري مفاوضات بشأن المشتريات الحكومية، على أن يتفق لاحقًا على أساليب المفاوضات[١]. أيضًا فإن المفاوضات- ستنحصر فقط في جوانب الشفافية. ويبدو أن رفض معظم الدول النامية إدراج اتفاقية المشتريات الحكومية ضمن الاتفاقيات الملزمة كان لأسباب عديدة، يمكن أن نذكر منها: [٢].

(1) Doha Declarations - World trade organization, 2003, pp 11-12. available at: http://www.WTO.org/english/res_w/books_e/ddec_e.pdf.

(٢) د. محسن أحمد هلال، موضوعات تهم الدول العربية في مجالات التجارة العالمية والإقليمية، المؤتمر العربي السابع، منظمة التجارة العالمية- الفرص والتحريات، بيروت، لبنان، إبريل ٢٠١١، ص٣.

١- صعوبة منافسة الموردين المحليين للأجانب في السعر والجودة.

٢- أهمية الدور الذي تضطلع به المشتريات الحكومية من حيث القيمة والحجم، خصوصًا في دولنا العربية والبلدان النامية الأخرى.

٣- سهولة نفاذ الموردين الأجانب إلى أسواق المشتريات في الدول النامية.

وفي نهاية عام ٢٠٠١، تم التوصل إلى اتفاق على تعديل جديد يوسع من صلاحيات الاتفاقية، ويتوقع أن يدخل هذا التعديل حيز التنفيذ في وقت لاحق. أيضًا فقد بررت الدول المتقدمة والتي تدعم هذا الموضوع، أن هدفها الرئيسي أن تكون أسواق المشتريات الحكومية تحت مظلة قوانين وأنظمة منظمة التجارة العالمية .

وعلى ما تقدم، فقد بدأت مفاوضات التعديل داخل لجنة اتفاقية المشتريات الحكومية وغالبيتها من الدول المتقدمة، مستندةً على الأسباب التالية[١]:

١- يستهدف التعديل الوصول إلى أسواق المناقصات الحكومية والشركات والمؤسسات الحكومية.

٢- أهمية الوصول إلى اتفاقية تتلاءم مع التطورات الاقتصادية والتجارة لتتمشي مع متطلبات القرن الجديد.

٣- ضرورة العمل على تشجيع الدول الأخرى خارج الاتفاقية في الانضمام، وتحسين وتوسيع مجالات الالتزامات في الاتفاقية.

(١) د. محسن أحمد هلال، المرجع السابق، ص٥.

ورغم ما تقدم، فقد طالبت الدول النامية في الاجتماع الوزاري في كانكون سنة ٢٠٠٣، بإسقاط بند اتفاقية الشفافية قي مشتريات الحكومة من جدول المفاوضات[١]. وفي عام ٢٠٠٤، قرر المجلس العام وضع هذه الاتفاقية بين بنود المفاوضات خلال برنامج عمل الدوحة.

وفي ديسمبر ٢٠٠٦، تم التوصل إلى مشروع معدل للاتفاقية، رغم وجود خلاف حول الالتزامات المحددة للأطراف أعضاء الاتفاقية. إضافة إلى وجود خلاف يتعلق بمعاملة المشروعات الحكومية الصغيرة، ومتوسطة الحجم، وطرح الحديث حول أهمية النص على أفضليات محددة للموردين المحليين.

وبعد حدوث الأزمة المالية العالمية[٢]. في نهاية عام ٢٠٠٨ وبداية ٢٠٠٩، وجدت الدول أعضاء الاتفاقية أن تحرير المشتريات الحكومية سينتج عنه توفير منافسة أوسع، وتقليل تكاليف المشتريات الحكومية، وتحقيق وفرًا في الميزانيات. ولذلك نجد بعض الدول النامية مثل، أرمينيا والصين أعربت عن رغبتها في الانضمام للاتفاقية كما يتوقع دخول دول نامية أخرى.

---

(1) Robert E. Baldwin, Failure of the WTO ministerial conference at Cancun: Reasons and remedies, university of Wisconsin 2004, p.p 2:6. available at: www.Fordschool.unmich.edu/rsie/ conferences/CGP/May 2004 Papers/Baldwin.pdf.

(2) Warwick J.mckibbin and Andrew stoeckel, the global financial crisis_Causes and Consequences, institute for international policy, 2009, p.p 1:2. available at:

www.melbourneinTitute.Com/downloads/conferences/Mckibbin_stoeckel_session_5.pdf

هذا، وقد تبنت لجنة المشتريات الحكومية في عام ٢٠١٢ الاتفاقية المعدلة للمشتريات الحكومية بعد إجرائها للمراجعة النهائية[١]. وفقًا لما تطلبهُ المؤتمر الوزاري الذي عقد في كانكون الثاني من العام ٢٠١١، حيث ينتظر أن تحول هذه الاتفاقية المعدلة إلى البرلمانات المختصة للمصادقة عليها.

دخلت اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول المشتريات الحكومية التي تم تعديلها حيز التنفيذ في السادس من شهر نيسان ٢٠١٤ بعد عامين من تاريخ تبني البروتوكول المعدل في شهر آذار ٢٠١٢.

وقد أكد رئيس مجلس إدارة لجنة منظمة التجارة العالمية حول المشتريات الحكومية بروس كريستي من كندا، قد تم الحصول منذ البداية على موافقة ثلثي الأطراف وهو المطلوب من أجل مراجعة الاتفاقية لتدخل حيز التنفيذ.

وتعمل الاتفاقية المعدلة على تحديث نص الاتفاقية، على سبيل المثال من خلال الأخذ بالاعتبار الانتشار الواسع لاستخدام الأدوات الالكترونية من المشتريات. كما أنه يوفر مكاسب من خلال الوصول إلى الأسواق بالنسبة للأعمال التجارية للأطراف، والتي تم تقديرها في نطاق ٨٠- ١٠٠ مليار دولار سنويًا. وهذا ينتج عن الإضافة إلى نطاق تطبيق الاتفاقية للعديد من الجهات الحكومية (الوزارات والوكالات) وتغطية الخدمات الجديدة وغيرها من مجالات أنشطة المشتريات العامة. كما تتضمن المراجعة أيضًا تحسين الإجراءات الانتقالية التي تهدف إلى تسهيل الانضمام في الاتفاقية من قبل الاقتصادات النامية والأقل نموًا[٢].

---

(١) منظمة التجارة العالمية، اللجنة المشكلة للمشتريات الحكومية، على الرابط التالي:
www.Wtoarab.org.

(٢) المرجع السابق.

أما الأطراف العشرة التي، لغاية الآن، وافقت على برتوكول لتعديل الاتفاقية فهي، حسب الترتيب الذي وافقت فيه، هي ليختنشتاين، النرويج، كندا، تايبيه الصينية، الولايات المتحدة، هونغ كونغ، الصين، الاتحاد الأوربي، أيسلندا، سنغافورة وإسرائيل.

ويرى رئيس مجلس الإدارة، السيد/ كريستي بأن وضع الاتفاقية المعدلة موضع التنفيذ "يظهر التزام الأطراف بالاتفاقية، ويظهر التفاؤل بالخير بالنسبة لمستقبلها باعتبارها عنصرًا ذو أهمية متزايدة في إطار التجارة العالمية".

إن دخول الاتفاقية حيز التنفيذ مرتبط بمحافظة الوزراء على تعهداتهم في مؤتمر بالي للعمل بجد لتحقيق هذا الهدف بمناسبة الذكرى السنوية الثانية لتبني مراجعة الاتفاقية مرة أخرى، يستطيع الأعضاء الاحتفال بهذه النتيجة الناجحة.

ويقول المدير العام لمنظمة التجارة العالمية روبرتو ازيفيدو: "إن هذه النتيجة مرحب بها حيث إن الاتفاقية التي تمت مراجعتها حول المشتريات الحكومية ستفتح أسواقًا وتنشر الحكومة الرشيدة ضمن اقتصادات الدول الأعضاء.

وحقيقة حدوث ذلك بسرعة يبين الأهمية التي يعول عليها الأطراف على هذه الاتفاقية، وهي دليل إضافي بعودة منظمة التجارة العالمية من جديد لممارسة دورها بعد منظومة مؤتمر بالي. كما أن النص المحدث للاتفاقية والالتزام بالتوسع بالأسواق يحفز أعضاء منظمة التجارة العالمية الآخرين على التفكير بمزايا الانضمام".

هذا، وتعد اتفاقية المشتريات الحكومية معاهدة متعددة الأطراف تُلزم الأعضاء في ميادين أساسية محددة بشأن الشفافية والمنافسة والإدارة الرشيدة في قطاع المشتريات العامة. وهي تغطي شراء السلع والخدمات وبنية رأس المال التحتية من قبل

السلطات العامة. إن الهدف من الاتفاقية هو فتح أسواق المشتريات الحكومية للمنافسة الدولية والمساعدة في القضاء على الفساد في هذا القطاع.

بالإضافة إلى ٤٣ عضوًا من منظمة التجارة العالمية والذين شاركوا بالفعل في الاتفاقية، كما أن عشرة أعضاء آخرين في منظمة التجارة العالمية، من ضمنهم الصين ومولدوفا والجبل الأسود ونيوزلندا وأوكرانيا، هما الآن في عملية التفاوض للانضمام إليها.

وبعد أن استعرضنا مراحل المفاوضات المختلفة حول اتفاقية المشتريات الحكومية، ولاحظنا سعي منظمة التجارة العالمية نحو تحريرها بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأوربية. نؤكد على أهمية الوعي بأهمية المشتريات الحكومية لكل الدول النامية، ومنها مصر بالطبع، إضافة إلى ضرورة الحظر الشديد من تداعيات هذه الاتفاقية على كافة مشروعات الدولة، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها لعدم قدرتها على مجاراة المشروعات الأجنبية العملاقة، الأمر الذي ينذر بمخاطر كبيرة على الاقتصاد القومي في مجموعة.

والسؤال: ماذا عن آراء المؤيدين والمعارضين لاتفاقية المشتريات الحكومية . هذا ماسنتناولهُ فى النقطة القادمة .

ثالثًا : وفيما يتعلق بآراء المؤيدين والمعارضين لاتفاقية تحرير المشتريات الحكومية:

لقد بدا واضحًا من خلال الصفحات السابقة أن المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وكذلك الاستثمارات المرتبطة بها تستحوذ على مبالغ ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات في كل ميزانيات دول العالم تقريبًا. وكعادة اتفاقيات منظمة التجارة

العالمية دائمًا، حيث تنقسم الآراء ما بين مؤيدٍ ومعارضٍ عقب الشروع في الإعلان عن أية اتفاقية.

وفيما يتعلق بموضوع دراساتنا المشتريات الحكومية وتحريرها، فيتلخص موقف الدول بصفة عامة حول ثلاث اتجاهات، يمكن أن نعرض لها على النحو التالي:

الاتجاه الأول:

ويرى هذا الاتجاه الذى تتزعمهُ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، أن الأفضل وضع آلية حول المشتريات الحكومية، والتفاوض الفوري بشأنها وبالالتزامات المحددةSpecific Commitments، وخصوصًا ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية ، وتطبيق مبدأ الدولة الأكثر رعاية "MFN" [1].

ولعل هذا الاتجاه، يستند على عدة أمور، منها:

- إن تحرير المشتريات الحكومية في السلع والخدمات، سيعمل على تحجيم الفساد في عقود الشراء الحكومية[2].

---

(١) مارتن خور، مشتريات الحكومة في اتفاقيات التجارة الحرة: موجز عن الموضوع، المؤتمر الإقليمي (سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية: الآثار والآفاق)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩، ص١٤٣ وما بعدها. وكذلك:

- Christopher McCrudden and stuart G.Gross, WTO government procurement rules and the local dynamics of procurement policies: A Malaysian case study, the European journal of international law vol.17 no.1, 2006, pp. 155-160.

(2) Janos Bertok, preventing fraud and corruption in public procurement, OECD, 2012, p.p 1:3. Available at: www. europarl.europe.eu/document/activities/cont/201209/pdf.

- سيؤدي وضع الاتفاقية موضع التنفيذ إلى تعزيز المهارات والقدرات المهنية للمشتغلين في مجال المشتريات، وهو أمرٌ غاية في الأهمية من أجل وجود نظام مشتريات حديث وفعال يضمن بناء القدرات وتنميتها(١).
- سيؤدي تحرير المشتريات إلى خفض تكلفة المشتريات، كنتيجة لتراجع الفساد، وهو ما سيُسهم في تقليل العجز في موازنات الدول(٢).
- سيؤدي التحرير إلى دعم تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وانفتاحها على أسواق العالم، وهو ما سيعزز قدراتها التنافسية(٣).
- سيعمل تحرير المشتريات والتزام الدول والمؤسسات بها على تأصيل مفاهيم المسئولية الاجتماعية- "Social Responsibility "SR، ودورها المهم في مساعدة الحكومات على التحديث والتطوير(٤).

---

(١) مارتن خور، اتفاقات التجارة الحرة، مرجع سابق، ص١٤٤.

(٢) عبد الغفار شكر، اتفاقية وإتاحة المعلومات وعلاقتها بالمشتريات الحكومية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدون تاريخ نشر، ص٢ وما بعدها. على الرابط التالي:

WWW.Cipe.Arabia.Org/Files/Pdf/Freedom_Of_Information/Government_Procurement.Pdf.

(3) Christopher McCrudden, Corporate social responsibility and public procurement, Cambridge university press, 2007, p.p 2:3.

(4) Leakasper and Andrew puddephatt, Benefits of transparency in public procurement for smes-general lessons for Egypt, Global partners and associates, march 2012, p.13.

الاتجاه الثاني:

ويؤيد هذا الاتجاه غالبية الدول النامية، ومنها مصر، الهند، ماليزيا، البرازيل والفلبين، ويرى هذا الاتجاه أنه ليس من الضروري أن تقديم تعهدات محددة وتطبيق مبادئ اتفاقية الجاتس، ولاسيما النفاذ إلى الأسواق، والمعاملة الوطنيةNT والدولة الأكثر رعاية MFN [(١)]. ونتيجة لذلك ترى هذه الدول أنه من الصعب عليها الموافقة على هذه الاتفاقية مبررةً موقفها بعدة أمور، منها[(٢)]:

- **إن تحرير المشتريات الحكومية سيقضي تمامًا على المنافسة المحلية، نظرًا لضعف قدراتها مقارنة بالشركات الأجنبية.**
- **سيقضي تحرير المشتريات الحكومية على أداة اقتصادية هامة كانت تستخدمها الحكومات النامية في مواجهة الركود الأزمات الاقتصادية عبر آلية تحريك مستوى الطلب وتنشيطه.**
- **سيؤثر تحرير المشتريات سلبًا على أداء وقدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التنافسى، خصوصًا وأن الدول تشجعها عبر تخصيص مبالغ للشراء منها.**
- **سيؤدي التحرير والاتفاقية لتزايد حدة البطالة التي تعاني منها الدول النامية أصلاً، وهو ما سيُفاقم من أزمة البطالة والتشغيل التي تعاني منها الحكومات.**

---

(١) د. محسن هلال، مفاوضات التجارة في الخدمات- برنامج عمل الدوحة، المؤتمر العربي الثاني (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية/ الفرص والتحديات أمام الدول العربية)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، ٢٠٠٧، ص٢٦٥ وما بعدها.

(٢) د. وجيه الدكروري، التطورات التي أحاطت أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها، مجلة المال والتجارة ، مصر، ٢٠٠٠، ص٧ وما بعدها؛ د. محسن أحمد هلال، موضوعات تهم الدول العربية في مجالات التجارة العالمية والإقليمية، مرجع سابق ص٣ وما بعدها.

- حال زيادة الحصص الأجنبية في المشتريات الحكومية، فإن سياسة الحكومات في مواجهة الركود والأزمات ستصبح دون جدوى، خاصة وأن أي إنفاق من الحكومة سيكون على بضائع وخدمات مستوردة. ونتيجة لذلك لن يكون هناك أي تأثيرات متضاعفة على الاقتصاد المحلي وفقًا لمبدأ المضاعف. " Multiplier "

الاتجاه الثالث:

وتؤيدهُ بعض الدول مثل هونج كونج، تشيلي وسنغافورة. وهو قريب من الرأي الأول، ويتلخص هذا الاتجاه في أهمية وجود تنظيم قانوني خاص للمشتريات الحكومية في مجال السلع والخدمات في إطار منظمة التجارة العالمية W.T.O، مع أهمية وضع آلية للمفاوضات مع الدول بشأن التزاماتها المحددة (النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية).

وفي الختام: فإننا نميلُ إلى الاتجاه الثاني الذي يرى أن توقيع الدول النامية على الاتفاقية، سيترتب عليه مساوئ عديدة لها. ولعل ذلك يرجع إلى ضعف القطاع الصناعي في الدول النامية، وبالتالي قلة جودة منتجاتها مقارنة بالمنتجات الأجنبية، مما سيترتب عليه خسارة فادحة لكافة المؤسسات الاقتصادية صغيرة كانت أم كبيرة، وبالتالي نرى عدم تفكير الدول النامية في هذه الاتفاقية فى هذه الآونة التي تعاني فيها أساسًا من أزمات اقتصادية ومالية كبيرة. وهنا نرى أن صدور قرار الرئيس بإعطاء أفضلية للمنتجات الصناعية المصرية في غاية الأهمية في هذه الفترة الحرجة اقتصاديًا من تاريخ البلاد.

المبحث الثاني

أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزنها في الاقتصاد المصري

تحظى المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) بأهمية كبيرة على المستوى العالمي والعربي. ذلك أنها تلعب دورًا مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للاقتصادات الحديثة متقدمة كانت أم نامية على حدٍ سواء[١]. فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل أكثر من ٩٥% من إجمالي المشروعات، ومن ٦٠ إلى ٧٠% من إجمالي العمالة وخلق فرص العمل لدى اقتصادات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)[٢]. وفي مصر، ورغم أهمية تلك المشروعات والتي تشكل ما يتجاوز نسبته ٨٥% من مجمل المشروعات الإنتاجية. إلا أنها تعاني من مشكلات وعوائق كثيرة ، أبرزها مسألة التمويل وضعف جودة منتجاتها والتكنولوجيا المستخدمة، فضلاً عن اتفاقية المشتريات الحكومية، والتي ستزيد الأمر سوءًا حال تفعيلها في مصر والأضرار التي ستلحق بتلك المشروعات[٣].

---

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر ورشة عمل بعنوان، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، ١٢-١٤ يونيو ٢٠١٢، ص١.www.sesrtcic.org

(٢) مريم رؤوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، مج ١٢، عدد١، ٢٠٠٤، ص١٥٩.

(٣) د. مناور حداد ود. حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٥، ص١١٤.

ونتيجة لما سبق، أثيرت تساؤلاتٍ عدة ، حول مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ وما أهميتها بالنسبة للاقتصاد المصري؟ وما هي أبرز الصعوبات التي تواجهها؟

أولاً: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بصفةٍ عامة لا يوجد مفهوم محدد ودقيق للمشروعات الصغيرة والمتوسطة . ذلك أن مفهوم الصناعات يختلف من دولةٍ إلى أخرى، كما يختلف هذا المفهوم بين الدول النامية والدول المتقدمة، وحتى بين المؤسسات والمنظمات الدولية. على هذا، فإن كل التعريفات التي قيلت بشأن هذه المشروعات استندت إلى عدة معايير أبرزها، الأصول الثابتة وحجم الأيدي العاملة ورأس المال وكذلك حجم المبيعات.

وعلى أية حال، سنذكر بعض المفاهيم التي ذكرت بخصوص هذه المشروعات:

إذ ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) أن المشروعات الصغيرة جدًا في الدول النامية هي الصناعات التي يعمل فيها من (١-٤) من العمال، والمشروع الصغير هو ذلك الذي يعمل فيه من (٥-١٩) عامل. أما في الدول الصناعية فاعتبرت المشروع صغيرًا متى كان حجم العاملين فيه من (١-٩٩) عاملاً[١].

أما البنك الدولي، فيُعرف الصناعات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك التي تستخدم أقل من ٥٠ عاملاً في الدول النامية وأقل من ٥٠٠ عامل في الدول الصناعية المتقدمة[٢].

(1) UNIDO: United nations industrial development organization, available at: www.unido.org.

(2) www.Worldbank.org.

أما التعريف الأوربي (الاتحاد الأوربي) للصناعات الصغيرة والمتوسطة، فقد اعتمد على معايير ثلاثة هي[١]:

- عدد العمال الدائمون لمدة عام كامل.
- استقلالية المؤسسة الصناعية.
- رقم وحجم الأعمال الذي تحقق في آخر سنة مالية.

بينما عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) المشروعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أقل من ١٠ عمال، والمشروعات المتوسطة بأنها تلك التي يعمل بها ما بين ١٠ إلى ٩٩ عامل، وما يزيد على ٩٩ عاملاً يعد مشروعات كبيرة[٢].

وفي مصر، عرفت المادة رقم (١) من قانون تنمية المنشآت الصغيرة الصادر برقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ المنشأة الصغيرة بأنها:

كل شكل أو منشأة فردية تمارس نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا لا يقل رأسمالها المدفوع عن خمسين ألف جنية ولا يجاوز مليون جنية ولا يزيد عدد العاملين فيها على خمسين عامًا[٣].

وعلى أية حال، يوضح لنا الجدول التالي رقم (٢) الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية وخصائصها ، خصوصًا ما يتعلق بالمكان والملكية وعدد العمال والسوق وغيرها.

---

(١) د. زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، مج ١٥، عدد ٤٢، ٢٠٠٨، ص٢٣٠.

(2) international labour organization, available at: www.ilo.org.

(٣) انظر المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، مصر.

جدول رقم (٢)

الأحجام المختلفة للمشروعات الصناعية وخصائصها

عوامل المقارنة	الصناعات الصغيرة		الصناعات المتوسطة	الصناعات الكبيرة
	صناعات صغيرة جداً	صناعات صغيرة بالمصنع		
المكان	المنزل	الورشة	المصنع	المصنع
الملكية	فردية	فردية أو تضامن	فردية أو شركات أشخاص	شركات أشخاص وأموال	شركات أموال
عدد العمال	أقل من ٥	أقل من ١٠	١٠ـ ٥٠		ألأكثر من مائة
درجة الآلية	يدوية	يدوية وآلات بسيطة	يدوية ونصف آلية		آلبية
السوق	الأسر والمعارف أو الأسر المنتجة	الحي والأسر المنتجة	السوق المحلي أساسًا		السوق المحلي والدولي
المواد الخام	محلية ورخيصة	محلية	محلية ومستوردة أحيانًا		محلية ومستوردة

المصدر: د. سيد ناجي مرتجى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي- الإشكاليات وآفاق التنمية، ١٨ ـ ٢٢ يناير، القاهرة، مصر ٢٠٠٤، ص٤.

من مجمل التعريفات السابقة، يمكننا استخلاص أهم خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة، على النحو التالي:

١ـ الاعتماد على الموارد المحلية الأولية، وهو ما يُسهم في خفض التكلفة الإنتاجية للسلع والخدمات.

٢- المرونة والقدرة على الانتشار داخل السوق الوطني.

٣- الارتباط بين الملكية والإدارة (فمالك المشروع هو مديره) [١].

٤- عادةً ما يكون الشكل القانوني على هيئة مشروع فردي أو شركة أشخاص.

٥- انخفاض قاعدة وحجم رأس المال المطلوب لإنشاء هذه المشروعات.

٦- صناعات مكملة للصناعات الكبيرة ومغذية له.

٧- هيكل إداري يتسم بالضعف وعدم الخبرة.

٨- صعوبة توفير التمويل والاقتراض ... الخ.

٩- تساعد على خلق فرص عمل بتكلفة مُتدنية مقارنة بالمشروعات الكبيرة.

١٠- ضعف جانب البحث والتطوير في هذه المشروعات[٢].

وعلى ما تقدم، وبغض النظر عن مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فوجودها وأهميتها أصبحت حقيقة واقعة، فضلاً عن كونها عاملاً مساعدًا قويًا لمختلف الدول على زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل وتطوير العديد من الصناعات، وبالتالي ينبغي على الدولة تذليل الصعوبات أمامها وحمايتها.

(١) د. ماهر حسن المحروق ود. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن، ٢٠٠٦، ص٣.

(٢) د. سيد ناجي، مرجع سابق ذكره، ص٤.

ثانيًا: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري:

ذكرنا آنفًا، بأن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُعد بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، ذلك أنها تمثل حوالي ٩٩% من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص، كما أنها تشارك بما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة[١].

ونظرًا لأهمية تلك المشروعات للاقتصاد الوطني المصري، فقد صدر القرار الوزاري رقم (٤٣٠) لسنة ٢٠٠٥ عن وزارة التجارة الخارجية والصناعة بإنشاء قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويهدُف القرار سالف الذكر إلى المساعدة على اتخاذ الإجراءات التي من شأنها تشجيع هذه المشروعات على التوجه للأسواق ليس فقط الداخلية وإنما الخارجية وزيادة حصتها في الصادرات المصرية بما يتناسب والوزن النسبي للاقتصاد المصري.

وجدير بالذكر، أن التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة طبقًا للنشاط الاقتصادي، قد اشتمل على منشآت لتجارة الجملة والتجزئة وكذلك البناء والتشييد والصحة والزراعة والسياحة والصناعات التحويلية، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (٢)

(١) د. زرقين عبود، مرجع سابق ذكره، ص٢٣٤.

شكل رقم (٢)

التوزيع النسبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

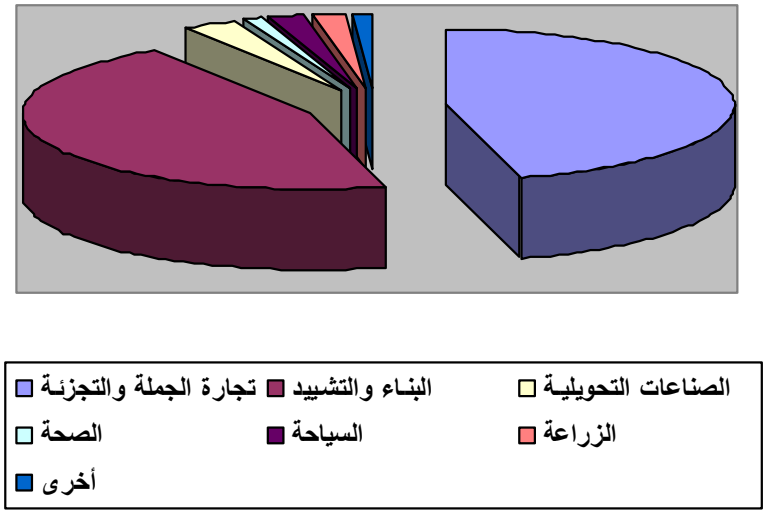

طبقًا للنشاط الاقتصادي الرئيسي

المصدر: إحصاءات البنك المركزي المصري، على الرابط التالي: http://www.cbe.org.eg

أيًا كان الأمر، فإن أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم التنمية الاقتصادية في مصر، يتمثل في أمور عدة، يمكن أن نذكر منها:

١- تعمل هذه المشروعات على تعظيم فرص العمالة والناتج الصناعي، نظرًا لانخفاض التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرص العمل[١].

(١) د. سوسن خطاب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج٢٩، العدد الثالث، ص٤٩.

٢- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة مصدر منافسة محتمل وفعلي للمنشآت الكبيرة وتحد من قدراتها على التحكم في الأسعار(١).

٣- تعمل هذه المشروعات كصناعات داعمة للنشاطات الكبيرة.

٤- تمثل هذه المشروعات أدوات جديدة تُشجع على التجديد والإبداع في بنية الاقتصاد ومعالجة مشكلة الاقتصاد غير المنظم(٢).

٥- تساهم في زيادة الناتج القومي في الدول النامية.

٦- تنويع الهيكل الصناعي، حيث يترتب عليها إضافة صناعات جديدة لم تكن موجودة من قبل، ومن ثم تساهم في تنمية المواهب والابتكارات ودعمًا لاقتصاد المعرفة.

٧- للمشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرة على إنتاج سلع وخدمات قابلة للتصدير، ومن ثم فهي تساهم في جلب النقد الأجنبي ورفع احتياطات البنك المركزي بشكل غير مباشر(٣).

٨- تعد عاملاً مساعدًا للحكومات، خاصة في البلاد النامية وللحد من مشكلة البطالة(٤).

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع مواقع وزارة التجارة والصناعة المصرية على الرابط التالي: www.Mfti.gov.eg

(٢) د. ماهر حسن المحروق ود. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، ص٤.

(٣) د. عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية، ص٤. متاح على الرابط التالي: www.iefpedio.com

(٤) علا نور الدين على، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف التنمية الشاملة في مصر، مجلة البحوث الإدارية، مصر، مج ٣١، العدد الأول، ٢٠١٣، ص١٣٣.

٩- تساهم هذه المشروعات في تطوير وتنمية المناطق الأقل حظًا في النمو والتنمية وتدني مستويات الدخل وارتفاع معدلات البطالة.

١٠- تعتمد هذه المشروعات على الموارد الأولية المحلية، واليد العاملة المتوفرة في المناطق المحلية دون الحاجة إلى عمالة خارجية أو خبرات أجنبية.

١١- تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توزيع الصناعة وتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، خصوصًا وأن المشروعات الكبيرة غالبًا ما تتركز في بعض المدن أو المناطق الصناعية[١].

١٢- تعمل على توفير الكوادر الإدارية والفنية، وبالتالي فهي مساهم قوي في تكوين رأس مال بشري ذو خبرة بتكلفة أقل.

١٣- تمتاز بانخفاض الاستثمارات اللازمة لإقامتها.

١٤- استخدام التكنولوجيا المحلية، ذلك أنها تعتمد على تكنولوجيا محلية بسيطة ولا تحتاج اللجوء إلى تكنولوجيا متطورة مكلفة.

١٥- تفتح المجال أمام الشباب لتحقيق دخول مرتفعة مقارنة مع الوظائف الحكومية[٢].

---

(١) د. محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكالات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ١٨-٢٢ يناير، ٢٠٠٤، ص٢٩.

(٢) د. محمد فتحي صقر، مرجع سابق، ص٢٨.

١٦- تساهم في التخفيف من حدة التضخم من خلال توظيف الأموال واستخدامها في عملية الإنتاج وتوليد الدخل.

١٧- تساهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بما لا يقل عن ٨٠% من إجمالي القيمة المضافة.

١٨- يعمل في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة حوالي ثلثي قوة العمل بالقطاع الخاص ككل، وحوالي ثلاثة أرباع قوة العمل بالقطاع الخاص غير الزراعي.

١٩- على الرغم من أهمية تلك المشروعات في الاقتصاد المصري، إلا أن نسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات المصرية لا يوازي باقي الدول، كما أنها لا تتجاوز ٤% فقط (كصادرات مباشرة) مقارنة بالصين ٦٠%، ٥٦% تايوان، ٧٠% هونج كونج، ٤٣% كوريا[١].

ثالثًا: المعوقات أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

برغم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها الكبير في الاقتصاد المصري، إلا أن ثمة مشكلات تواجهها وتُحد من قدرتها على التطوير والتنمية وتعزيز تنافسيتها داخليًا وخارجيًا. وسنعرض لأبرز العقبات التي تواجه هذه المشروعات على النحو التالي:

١- مشكلة التمويل: وهي تُعد من أكبر المشكلات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ولعل عدم إقدام المؤسسات المالية على تقديم الائتمان

(١) وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، مصر، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. على الرابط التالي: www.MTi.gov.eg/SME/index .

بسبب ضعف حجم هذه المشروعات، فضلاً عن ضعف الضمانات[١]. وبالتالي فإن هذه المشروعات تواجه صعوبات منذ بداية تأسيس وإنشاء المشروع مرورًا بمرحلة التوسعات الاستثمارية، وأخيرًا كما ذكرنا في الضمانات الكبيرة التي تتطلبها منها الجهات المانحة للائتمان[٢].

٢- مشكلة التسويق: إذ تحتاج مسألة الدعاية والتسويق للمنتجات المزيد من التكاليف، فضلاً عن عدم وجود الخبرات والمهارات الجيدة لدى من يقومون بهذه المهمة في هذه المشروعات. أيضًا فإن عدم اهتمام تلك المشروعات بجودة منتجاتها تُعد عائقًا إضافيًا لتسويق وتصريف منتجاتها.

٣- مشكلة ضعف كفاءة العنصر البشري: ذلك أن غالبية المشروعات الصغيرة تعتمد على موارد بشرية غير مؤهلة ولا تتمتع بخبرات فنية وتكنولوجية عالية[٣]. فالمعرفة باتت تشكل عنصرًا أساسيًا من عناصر الإنتاج بل العنصر الأهم في اقتصاد المعرفة، تلك المعرفة التي مصدرها الإنسان. وهنا نؤكد على ما قاله العالم المصري د. أحمد زويل في مؤتمر مصر الاقتصادي بشرم الشيخ مارس ٢٠١٥ على ضرورة الاهتمام بضخ استثمارات من أجل تطوير العناصر البشرية، وبالتالي المعرفة التي تحتاجها للتطوير والتنمية.

---

(١) محمد طارق يوسف، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مصر، مج ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩، ص٩٧.

(٢) د. عبد الحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج- دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠، ٢٠١٣، ص٣١.

(٣) عماد الدين إبراهيم على، دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الثاني، ٢٠١١، ص٦٤٤.

٤- ضعف حجم الأسواق المحلية: تلك المشكلة تعوق تطور الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولعل ذلك مرجعه انخفاض متوسط الدخل الفردي في مصر، فضلاً عن سوء توزيع هذا الدخل أيضًا(١).

٥- ضعف القدرة التنافسية: لاشك أن مشكلة تمويل هذه المشروعات تنعكس سلبًا في جودة منتجاتها. فالمنتج ذات الجودة الأقل لاشك أنه لن يستطيع منافسة المنتج عالي الجودة. وبالتالي فإن مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة تحتاج الدعم الحكومي من أجل استمراريتها وتحسين أدائها، كذلك العمل على تخفيض الضرائب عليها وتيسير إجراءات التصدير المتبعة بشأنها.

٦- المشكلات الإدارية: إذ أن الراغب في ممارسة نشاط تجاري يدخل ضمن هذه المشروعات يواجه بتعقيدات إدارية بدءًا من إجراءات التأسيس والحصول على التراخيص، وكذلك تعدد الجهات التي يتعامل معها المشروع الصغير (تأمينات اجتماعية- الضرائب- الصحة والبيئة- التعدين- الكهرباء ... الخ).

٧- مشكلات تتعلق بالمواد الأولية والتكنولوجيا: فالصعوبة تأتي من كون هذه المشروعات تعتمد على المواد الأولية، وغالبيتها مستوردة ودائمًا يرتفع سعرها، مما ينعكس سلبًا على أسعار منتجاتها. أيضًا صعوبة الحصول على التكنولوجيا والمعلومات مشكلة أخرى تضاف لمشكلة الموارد الأولية فضلاً عن عدم التدريب الكافي لأصحاب المشروعات على التكنولوجيا المتطورة.

---

(١) المرجع السابق، ص٦٥٠.

٨- جهود الحكومة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة: حيث بذلت الحكومة المصرية جهودًا كبيرة لتطوير ودعم هذه المشروعات نظرًا لأهميتها الاقتصادية والاجتماعية. فبدءًا من عام ١٩٩١ أطلقت الحكومة البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة. وبلغ عدد المشروعات الصغيرة التي تم تمويلها عبر هذا البرنامج نحو ٨٧ ألف مشروع بقيمة تقدر بحوالي ٤٥٠ مليون دولار أمريكي(١). وفي عام ١٩٩٩ صدر قرار جمهوري هام يفضي إلى إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة ويتبع مباشرةً الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويعمل في كافة محافظات مصر من أجل تنمية المشروعات الصغيرة والعمل على توفير فرص العمل(٢). وبالتالي تركزت جهود مصر في التشغيل وتطوير هذه المشروعات عن طريق الصندوق الاجتماعي للتنمية، فضلاً عن وجود برامج خاصة بالخريجين ومشروعاتهم(٣).

أيضًا كان هناك المنظمات غير الحكومية، والتي دعمت الكثير من المشروعات الصغيرة، ومنها جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة...الخ.

(١) وزارة الصناعة والتجارة المصرية، على الرابط التالي: www.mfti.gov.eg

(٢) انظر القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩ والخاص بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

(٣) حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة، مصر، بدون تاريخ نشر، ص٣٦.

كذلك تم إنشاء بورصة النيل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي بدأ نشاطها في أكتوبر من العام ٢٠٠٧ من أجل دعم تلك المشروعات وتوفير التمويل اللازم لممارسة نشاطاتها(١).

إضافة إلى المؤسسات المانحة الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مثل، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNCTAD، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

وأخيرًا دور الجهاز المصرفي وتمويله للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث عمل البنك المركزي على إعفاء البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للشركات الصغيرة والمتوسطة من نسبة الاحتياطي التي تبلغ ١٤%، وذلك اعتبارًا من أول يناير ٢٠٠٩(٢).

أيضًا فقد قام البنك الأهلي المصري بإنشاء قطاع متخصص لتقديم كافة الخدمات المصرفية Banking services سواء التمويلية أم غير التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يضم نحو ١٠٠٠ موظف موزعين على مستوى وحدات البنك وفروعه على مستوى مصر لديهم الخبرة والتخصص في تقييم احتياجات المشروعات.

---

(1) Hussien Alasrag, The role of the Nile stock exchange in the development of small and medium-sized enterprises in Egypt, December 2008, p.1. available at: http://mpra.ub.uni_muenchen. de/12364/pdf.

(٢) راجع موقع البنك المركزي المصري، وهو: www.cbe.orhg.eg/arabic/

ووفقًا لما تقدم، فإن البنك الأهلي يقدم الخدمات التالية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر: (١)

١- تمويل قصير الأجل بحد أقصى عام لتمويل النشاط الجاري للمشروع.

٢- تمويل متوسط الأجل بحد أقصى ٥ سنوات أو طويل الأجل بحد أقصى ٧ سنوات لتمويل جانب من التكاليف الاستثمارية (معدات- آلات- إنشاءات- الخ).

٣- إصدار خطابات الضمان (ابتدائية- نهائية- دفعة مقدمة).

٤- دعم نشاط التصدير- الاستيراد عبر تمويل فتح اعتمادات مستندية تعليمات استيراد، وتقديم مزايا خاصة للمضرورين.

وبصفةٍ عامة، فقد بلغ حجم المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة طبقًا لمحافظات الجمهورية ٣٣٠٤٦ مشروعًا، بحسب بيانات الهيئة العامة للتنمية الصناعية، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (٣)

(١) لمزيد من التفصيلات حول دور البنك الأهلي المصري في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، راجع موقع البنك الأهلي عبر الانترنت، وهو: www.nbe.com.eg

الجدول رقم (٣)
المنشآت الصناعية المسجلة بالهيئة موزعة
طبقاً لمحافظات الجمهورية

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثماري	عدد العمال	الأجور
القاهرة	٨٢٤٤	٢٨٠٩٩	٢٠٣٥١	١٩٤٣٦٧	١٥٢٦
الإسكندرية	٢٧٨٨	٨٩٠٦٥	١٠٦٢٢٦	٢٣٢٦٠٢	٢٥١٥
بورسعيد	٣٤٠	١٣١١٧	١٠٠٥٩	٤٢٣٢٨	٤٠٢
السويس	١٦١	٩٢٠٤٥	٤٢٩٩٦	٣٧٦٨٣	٩١٥
حلوان	٩٤٥	٣٧٦٤٨	٢٣٣٢٩	١١٩٠٠٣	٢٢٣١
٦ أكتوبر	٢٥١٤	١١٤٥٠٦	٥٦٥٧١	٢١٠١٤٠	٢٢٤٢
دمياط	١٠٦٩	٩٢٣٥	١٩٤٠٩	١٧٥٠٨	١٧٨
الدقهلية	١٦٠٩	٩٦١٤	٦٥٧٦	٣٨٥١٣	٣٥١
الشرقية	٣٩١٠	١٣٠٦٨٥	٦٧٣٠١	٢٥٣٣٢٨	٢٤٤٤
القليوبية	٣٥١٤	٦٧٩٥٨	٣٧٢١٤	٢٤٣٠٩٤	٢١٧٩
كفر الشيخ	٤٦٥	٢٧٣١	٢٠٧٨	٩٤١٤	٧٢
الغربية	٢٢٥٠	١١٨٣٠	٨٥٢٦	٨٤٧١٥	٦٩٤
المنوفية	١٠١٠	٣٩٦٣٥	٢٤١٣٣	٦٧٥٥٧	٦٤٣
البحيرة	٧٤٥	١١٨٥٨	١٠٠٤٣	٥٤٨٠٧	٧٢١
الإسماعيلية	٢٤٤	٦٣١٠	٣٢٢٠	٢٩٠٥٨	٢٤٥
الجيزة	٧٨٦	١٦٠٨٥	٩٢٤٦	٤٠١٦٩	٤١٠
بني سويف	٢١٧	٧٠٧٥	٨٩٦٨	١٠٣٩٠	١١٠
الفيوم	٢٠٤	٣٤٣٢	٢٠٦٠	١١٤٧٨	١٢٠
المنيا	٣٧٨	٢٤٢٢	٢٩٠٥	١٠١٥٣	٨١

المحافظة	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج	التكاليف الاستثماري	عدد العمال	الأجور
أسيوط	٦٧٧	٧٦٢٧	٥٧٣٥	١٥٦٥٣	٢٧٦
سوهاج	٣٩٩	١٩٥٩	١٩٧١	٨٥٤٢	٦٨
قنا	١٨٣	٧٢٩٣	٤٤٥٩٨	٢٢٧١٦	٣٢٥
أسوان	١٩١	٤٠٧٣	٤٠٣٥	١٤٣٨٩	٢٢٤
الأقصر	٢٨	٩٢٦	٦٨٧	٢١٥٢	٣٣٨
البحر الأحمر	٥٩	٢٢٧٠٦	٤٣٨٧	٧٤٤٥	٦١
الوادي الجديد	٢٢	١٠٧	١٢٨	٩١٢	٣
مطروح	١٩	١٩٠	٥٩٦	٩٩٦	٢١
شمال سيناء	٦٦	١٨٣٢	٣١٣٤	٣٠١١	٣٨
جنوب سيناء	٩	٥٣٦٣	٥٧١٥	٤٦٠٤	٩٩
الإجمالي	٣٣٠٤٦	٧٤٥٤٢٦	٥٣٢١٩٧	١٧٨٦٧٢٧	١٩٥٣٢

ملحوظة: (قيمة الإنتاج- التكاليف الاستثمارية- الأجور) بالمليون جنية

المصدر: الهيئة العامة للتنمية الصناعية ١٥-٢-٢٠١٢.

الفصل الثاني

تحرير المشتريات الحكومية والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

ذكرنا سابقًا بأن غالبية دول العالم والمؤسسات التابعة لها دائمًا ما تتحكم بشراء أنواع معينة من السلع والخدمات اللازمة لتسيير شئونها، كما أن أي منافسة أجنبية لمثل هذه المؤسسات دائمًا ما يكون مصيرها الفشل(١).

لذلك كان سعى منظمة التجارة العالمية لتحرير المشتريات الحكومية وتطبيق مبادئ الشفافية والمعاملة الوطنية والنفاذ إلى الأسواق(٢). ولما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تُمثل قاطرة التنمية، خصوصًا في الدول النامية ومنها مصر، فقد أثيرت العديد من التساؤلات حول مدى تأثير اتفاقية المشتريات الحكومية على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، وهل تدخل الحكومة المصرية لتفضيل منتجات المشروعات المصرية في القطاعات الحكومية أمرًا مهمًا أم لا؟ وماذا يقصد بالقدرة التنافسية للمشروعات وما هي أهميتها؟ ومحاورها لتعزيز مكانة

(١) محمود بيلي، اتفاقية وتشريعات المشتريات الحكومية ومدى ملاءمتها لسوريا، المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، ٢٠١٢، ص١.

(2) World trade organization: The WTO: Functions and Basic principles, p.p 42: 44. Available at: SPOT-Colorado.edu/ Maskus/teach/4413/WTO.

المشروعات المتوسطة والصغيرة في مصر؛ وهل تستطيع مشروعاتنا هذه الصمود أمام تداعيات هذه الاتفاقية؟

على ما تقدم سنقوم بتحليل هذا الفصل من خلال مطلبين، وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها وأهميتها.

المبحث الثاني: الآثار المحتملة لتحرير المشتريات الحكومية على الأداء التنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

المبحث الأول

مفهوم القدرة التنافسية ومحدداتها وأهميتها

كثُر الحديث في الآونة الأخيرة عن التنافسية والقدرة التنافسية في الأدبيات الاقتصادية، ومرجع ذلك تسارع التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية(١). ما سبق فرض على مختلف دول العالم إما أن تبقى منعزلة عن هذه المنظومة العالمية أو تندمج فيها أملاً في الاستفادة منها قدر الإمكان(٢). إن العالم يتحدث اليوم عن اقتصاد المعرفة knowledge economy، ذلك الاقتصاد القائم على العلم والمعرفة(٣)، وبالتالي فإن الارتقاء بالقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر سيكون عبر البحث والتطوير والابتكار، والتطور التكنولوجي، والتحسين المستمر في المنتجات وتطوير رأس المال البشري. والسؤال ماذا يقصد بالقدرة التنافسية؟

---

(1) Robert D.Atkinson, Competitiveness innovation and productivity: clearing up the confusion, the information technology & innovation foundation, 2013 p.p 2:3. Available at: www.itif.og/2013.

(٢) على طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد (١٢)، ٢٠١١، ص٢٦٣.

(3) Vasy H.Grasynchuk and Tras v.sakalosh, competitiveness and knowledge-Based economy: information and communications technology impact evaluation, Vol VIII, No4, p.p 195-197. Available at : www.btp.vgtu.it/index.php/btp/ articile/download. pdf.

أولاً: مفهوم القدرة التنافسية:

نظرًا لأهمية القدرة التنافسية للمشروعات وفائدتها لمختلف اقتصادات العالم المتقدمة والنامية، خصوصًا في ظل تحرير الاقتصاد العالمي، فقد تعددت المفاهيم حول القدرة التنافسية، ويمكن أن نذكر بعض من هذه المفاهيم على النحو التالي:

- القدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، هي "قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها ويتحدد ذلك من خلال محددات أهمها: معدل الصادرات، مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، معدل نمو الصناعات ذات القيمة المضافة"(١).
- ويرى Mc Fertridge أن الميزة التنافسية لمنشأة ما يمكن أن تتحقق في حالة ما إذا كان باستطاعتها أن تحتفظ بمستوى مرتفع من الإنتاجية والأرباح مقابل انخفاض في التكاليف وارتفاع في الحصة السوقية دون أن يكون ذلك على حساب الأرباح(٢).
- في حين يرى Robert D.Atkinson، أن التنافسية تتمثل في قدرة منطقة ما على التصدير أكثر وبالتالي قيمة مضافة أكثر(٣).

---

(١) محمد إبراهيم محمد، تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد ٦٣٣، يوليو ٢٠١٠، ص٢٨.

(٢) مشاركة في د. معموري صورية ود. الشيخ هجيرة ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ٢٠١٠، ص٢.

(3) Robert D.Atkinson, Competitiveness innovation and productivity: clearing up the confusion, the information technology & innovation foundation, Agust 2013 p.p3.

- أما التعريف البريطاني للتنافسية أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكلٍ أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى"(١).

- وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) القدرة التنافسية على أنها "قدرة المشروعات والصناعات والدول والأقاليم على خلق مستويات توظيف لعوامل الإنتاج بشكلٍ دائم في الأجل الطويل في ظل شروط سوق حرة وعادلة(٢).

- أما المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية فيعرفها على أنها "قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل"(٣).

- وفي تعريف آخر للقدرة التنافسية "هي القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكلٍ أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين"(٤).

---

(١) وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، ٢٠٠١، ص٨.

(٢) سوزان مسيحة، التنافسية الدولية ومعايير قياسها- الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦، ص٣. وراجع كذلك: موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الانترنت على الرابط التالي:

WWW.OECD.org.

(٣) طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢، ص٤.

(4) Hussein Elasrag, Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium-sized enterprises, March 2013, p. 2. available at: http://npra.ub.uni_muenchen.de/45006/.

ويرى معهد التنافسية الدولية على أنها قدرة البلد على[1]:

(١) أن ينتج أكثر نسبيًا، ويقصد بالكفاءة:

- تكلفة أقل: من خلال تحسينات في الإنتاجية واستعمال الموارد بما فيها التقانة والتنظيم.
- ارتفاع الجودة: وفقًا لأفضل معلومات السوق وتقانات الإنتاج.
- الملاءمة: وهي الصلة مع الحاجات العالمية، وليس فقط المحلية، في المكان والزمان ونظم التوريد، بالاستناد إلى معلومات محدثة عن السوق ومرونة كافية في الإنتاج والتخزين والإدارة.

(٢) أن يبيع أكثر، من السلع المصنعة والتحول نحو السلع عالية التصنيع والتقانة، وبالتالي ذات القيمة المضافة العالية في السوقين الخارجي والمحلي ، وبالتالي يتحصل على عوائد أكبر متمثلة في دخل قومي أعلى للفرد، وذي نمو مطرد، وهو أحد عناصر التنمية البشرية.

(٣) أن يستقطب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يوفره البلد من بيئة مناسبة وبما ترفعه الاستثمارات الأجنبية من المزايا التنافسية التي تضاف إلى مزايا النسبية.

ويبدو لنا من خلال المفاهيم السابقة للتنافسية والقدرة التنافسية عدم الاتفاق على تعريف دقيق ومحدد، ولعل مرجع ذلك اختلاف الأساس الذي يبنى عليه التعريف أو اختلاف التنافسية على حسب القطاع أو النشاط أو الدول. وبرغم ذلك فإن غالبية

(1) World competitiveness centre : www.imd.org.

التعريفات تُركز على أن تنافسية المشروع تتعلق بزيادة الإنتاجية بنوعية جيدة وسعرٍ مناسب، وبما يحقق زيادة في القيمة المضافة لاقتصاد الدول. وبالبناء على ما تقدم، فإن المشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيًا.

إضافة إلى ما سبق، فإن الميزة التنافسية للمشروع تنقسم إلى نوعين[١]:- النوع الأول: ميزة التكلفة الأقل، ولعل هذا النوع هو ما يطلق عليه المسار التقليدي للمنافسة، وهو يعتمد على عوامل عدة، أبرزها العمالة غير المؤهلة والموارد الطبيعية والتكنولوجيا البسيطة. أما النوع الثاني: ميزة التميز، وهنا يتميز المشروع عن منافسه بالقدرة على إنتاج سلع وخدمات ذات خصائص جيدة تجعل المستهلك يتعلق بها، هذا النوع يُطلق عليه المسار الحديث للقدرة التنافسية وهو يرتبط بالبحث والتطوير والتطورات التكنولوجية والتحديث المستمر للمنتجات ونوعية العنصر البشري ذات المهارات العالية، ولعل ذلك الطريق الأفضل في ظل الاقتصاد الجديد "اقتصاد المعرفة"[٢].

(١) المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، ٢٠١١، ص١٣. متاح على الرابط التالي:

www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf.

(٢) محمد إبراهيم محمد، تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد ٦٣٣، يوليو ٢٠١٠، ص٢٨. وانظر كذلك:

- Wang, Wen-Cheng and Lin Chien-Hung and Chuying Chien, Types of Competitive advantage and analysis, international journal of business and management, vo16, no5, May 2011, p.p 100: 105. available at: www.ccsenet.org/tournal/index.php/ itpm/article/viewFile/10432/7449.

ثانياً: مؤشرات قياس القدرة التنافسية على صعيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ذكرنا فيما سبق بأن التنافسية على صعيد المشروع تعني القدرة على تلبية الرغبات المختلفة والمتنوعة للمستهلكين، وذلك بتوفير منتجات وخدمات ذات جودة عالية وسعر مناسب، بشكل أكثر كفاءة من المنافسين الآخرين في السوق، الأمر الذي يترتب عليه نجاحًا مستمرًا للمشروعات على الصعيدين العالمي والمحلي[1].

والسؤال ماذا عن مؤشرات قياس القدرة التنافسية على صعيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

بادئ ذي بدء، نود التأكيد على أن "بورتر Porter" قد اعتمد في تحليلِه حول الصناعة وتنافسية المشروع فى الدول المتقدمة على خمسة عوامل أساسية اعتبرها المؤثر الأبرز في تنافسية المشروع، بحسب الشكل التالي رقم (٣):

(1) Savvakis C. Savvides, Market Analysis and comptitveness inproject appraisal, development discussion paper, Harvard institute for international development, U.S.A, 2000, p.p 33:34

شكل رقم (٣)

القوى الخمس المحددة لتنافسية قطاع

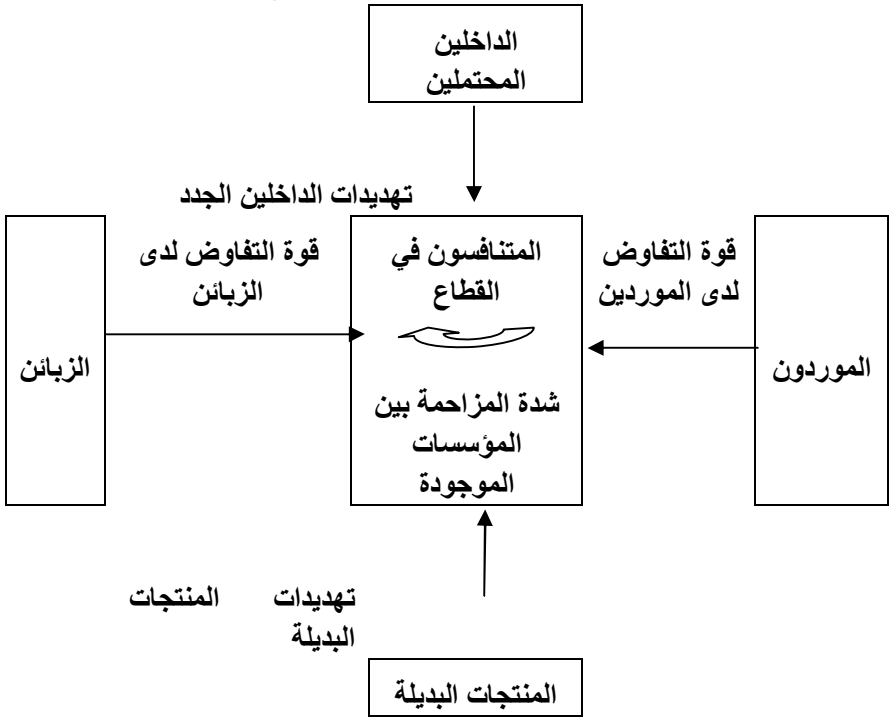

Source: M.Porter, the competitive advantages of nations, inter édition, Paris, 1993, p.15.

من الشكل السابق، يتضح أن Porter قد حدد العوامل التالية لقياس القدرة التنافسية للمشروعات[1]:

١- المزاحمة بين المتنافسين في الصناعة.

---

(1) Mr. Porter, the competitive advantages of nation, p.p 20:25.

٢- قوة التفاوض لدى الموردين للمشروع.

٣- قوة التفاوض لدى المستهلكين لمنتجات المشروع.

٤- تهديد المنتجات البديلة "تهديد الإحلال".

٥- المتنافسون الحاليون للمشروع "شدة المزاحمة بين المؤسسات الموجودة".

ولعل النموذج سابق الذكر لـ Porter يُعد عنصرًا مهمًا في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المشروع، ذلك أنه يترتب عليها تميز المنتج ونمو الصناعة. كما أنه يوضح الصعوبات التي تعوق تقدم ونمو الصناعات وتبرز ما تحتاجه المشروعات سواء من رؤوس الأموال أو تسهيل الوصول لقنوات التوزيع وكذا تدخل السلطات الحكومية لدعم المشروعات الخ. وما سبق من شأنه أن يعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير (R&D) وكذلك الدعاية.

ولما كانت أهمية التنافسية تكُمن في تعظيم الاستفادة قدر الإمكان من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته[١]، فإن الدول النامية بإمكانها الاستفادة من التنافسية، حيث أشار تقرير التنافسية العالمي World Competitiveness report إلى أن التنافسية تمنح شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغيرة إلى رحابة السوق العالمي[٢].

(١) دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥، ص٢.

(2) The global competitiveness report 1999.

ولما كنا نتحدث عن مشروعات ومؤسسات، فإن أبرز مؤشرات قياس قدرتها التنافسية تتمثل في الآتي[١]:

١- الربحية:

أحد أبرز مؤشرات القدرة التنافسية للمشروع، حيث أنها تشكل مؤشرًا كافيًا على التنافسية الحالية. وبالنظر إلى السوق نلاحظ أن حصة المشروع من الأرباح تُعد مؤشرًا في حالة تعظيم المشروع لأرباحه وعدم التنازل عن الربح لمجرد هدف رفع حصته من السوق[٢]. ونتيجة لما سبق فإن مؤشر الربحية يساعد على الرقابة من خلال استخراج الانحرافات عن طريق المقارنة بما تحقق وما تم تقديره، كما تساعد على اتخاذ القرارات. حيث يتم اتخاذ عدة قرارات استنادًا إلى الربحية، كالتخلي عن مشروعات ذات تكلفة عالية وربحية منخفضة وزيادة الاستثمار في المشروعات ذات الربحية المنخفضة والتي تقل فيها التكلفة[٣].

على ما تقدم تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيته النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاته على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقِه الحالي على البحث والتطوير أو البراءات التي يتحصل عليها إضافة إلى عديد من

(1) G. Arzuinal, A study into competitiveness indicators, Tusiad Sabanci university, 2003, p.11 available at:
http://ref.sabanciuniv.edu/sites/files/inal/_Makale_D.pdf. 11-4-2015

(٢) دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"، مرجع سابق ذكره ، ص٢٨.

(٣) إبراهيم براهمية، تدنى التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته بالشلف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٢٠١١، ص١٠٢.

العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

٢- الإنتاجية الكلية للعوامل:

يمكن القول بأن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تمثل العلاقة بين المخرجات (الناتج) وجميع عناصر الإنتاج المستخدمة في الحصول عليها. أي أنها مقياس يقيس الفاعلية التي يحول المشروع فيها عوامل الإنتاج إلى منتجات[١]. ويبدو أن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج. ووفقًا لما سبق فإن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج تعبر عن النسبة الحسابية بين كمية المخرجات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة وكمية المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك القدر من الإنتاج. وبالتالي تقيس درجة نجاح المؤسسية في استغلال مواردها لإنتاج سلع وخدمات. إذ أن تحسينها يؤدي حتمًا إلى تقليص مقدار وقت العمل الذي يتم بذلهُ في الحصول على المنتجات ومن ثم تخفيض سعر تكلفتها. ولعل ما سبق يساهم في تمتع المؤسسة بقدرة تنافسية أكبر في الأسواق[٢].

---

(١) وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، ديسمبر ٢٠٠٣، السنة الثانية، ص١١.

(2) Donald G.Mcfetridge, La compétitivité: notions et mesures, industrie Canda, document hors série, 1995, p.p. 29 :30.

مشار له في: دويس محمد الطيب، مرجع سابق ذكره.

٣- تكلفة الصنع:

تعد تكلفة التصنيع أحد أهم مؤشرات القدرة التنافسية للمشروع في عصر العولمة وتحرير التجارة[١]. ذلك أن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشرًا كافيًا عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حسب الربحية المستقبلية للمشروع. ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيدًا عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية. ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها[٢].

وبالتالي، فإن الوصول إلى منتجات ذات سعر منخفض، جودة فائقة ووقت توريد قصير مناسب لطلب السوق، يتطلب وجود ارتباط كبير بين عوامل التصنيع (الإنتاج) والمتمثلة في المواد الخام، العامل "الإنسان والآلة المستخدمة في عملية الإنتاج ما يترتب عليه انخفاض في تكلفة الصنع لصالح المشروع المنتج. ولعل الشكل التالي رقم (٤) يوضح أن السعر "تكلفة الصنع" أحد أهم سبل تحقيق القدرة التنافسية للمشروع.

---

(١) فراس رفعت قطيشات، دور التكلفة المستهدفة في تطوير الإستراتيجية التنافسية للمنتجات في القطاع الخاص الصناعي الأردني: دراسة ميدانية على الشركة العربية لصناعة الأدوية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، ٢٠١٢، ص٢٧.

(٢) معمورى صورية والشيخ هجيرة، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، مرجع سابق ذكره، ص١٤.

شكل رقم (٤)

سبل تحقيق القدرة التنافسية للمشروع لمنظمة ما

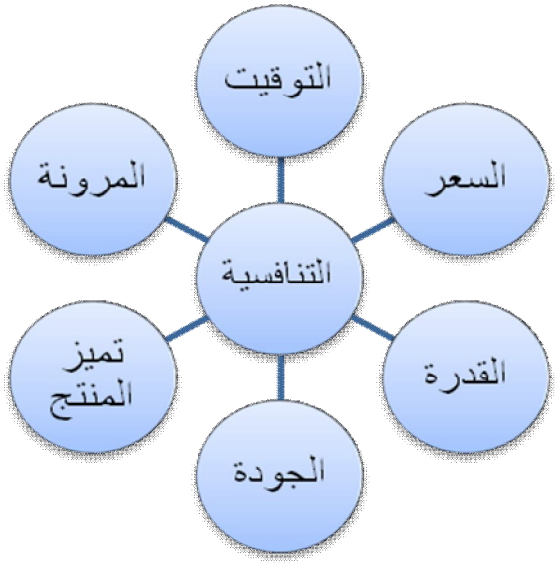

المصدر: نبيل محمد موسى، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل إستراتيجية الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص٣٠.

على ما تقدم، تكون المؤسسة غير تنافسية وبحسب النموذج النظري للمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق في الأسواق[١]. ومرجع ذلك انخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج تكلفة، أو إلى السببين معًا، والإنتاجية الضعيفة تُفسر على أنها أداء عمل غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما في حالة كون المشرع يقدم منتجات

(١) وديع محمد عدنان، مرجع سابق، ص١٠.

متجانسة فيعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين الآخرين[١].

٤- الحصة من السوق:

تُعد الحصة من السوق المؤشر الأول الذي يعكس تنافسية المشروع، حيث يعتمد هذا المؤشر على عقد مقارنة أداء المشروع بأداء المنافسين له في السوق[٢]. ويمكن القيام بذلك من خلال حساب حصة السوق النسبية، والتي هي النسبة بين حصة سوق المشروع وحصة سوق المنافس الأحسن أداء، وبحسب الشكل البياني التالي رقم (٥)، يوجد ثلاث حالات على النحو التالي:

(١) عميش عائشة، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ٨، ٩ نوفمبر ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بو على، الجزائر، ٢٠١٠، ص٥.

(٢) سلامى فتيحة، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة- دراسة حالة المديرية العملياتية للاتصالات الجزائر بالبويرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص٤١. وانظر كذلك، طارق قندوز، مؤشر الحصة السوقية كمقياس للحكم على النجاعة التنافسية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٠، ص١ وما بعدها. متاح على الرابط التالي:

www.kantakji.com/media/174922/moasher.doc.

شكل رقم (٥)

طريق التنافسية للمؤسسة

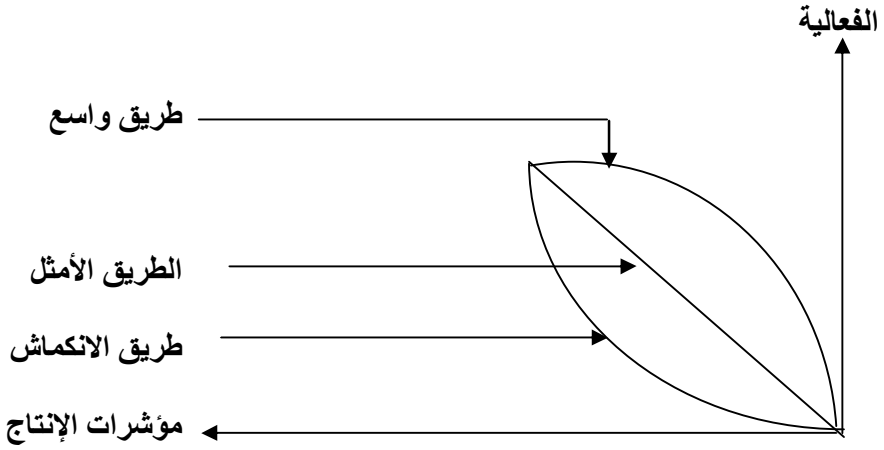

Source: E. Lavette et M. Nicoulescuk, les stratégies, de croissance, édition d'organisation, Paris, 1999, p227.

مشار له في بحث سلامى فتيحة، الكفاءة البشرية، ص٣٨.

وبحسب الشكل السابق، يبدو وجود ثلاث حالات للمشروع في السوق:

١ – حصة السوق النسبية أكبر من الواحد، هذا يعني أن أداء المؤسسة أكبر من أداء المنافس.

٢ – حصة السوق النسبية تساوي الواحد، هذا يعني أن أداء المشروع يماثل أداء المنافس.

٣ – حصة السوق النسبية أقل من الواحد، هذا يعني أن للمؤسسة أداء أقل من أداء المنافس.

على ما تقدم، قد يكون مشروع ما مربحًا ويستحوذ من ثم على جزء مهم من السوق الداخلية بدون أن يكون تنافسيًا على المستوى الدولي. ويكون ذلك عندما تكون السوق محمية بعقبات تجاه التجارة الدولية، كنظام الحصص والتراخيص وغيره[١].

وينبغي ملاحظة أن المشروعات الوطنية صغيرة كانت أم متوسطة يمكن أن تكون ربحية إلا أنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة في حالة تحرير التجارة أو اتساع حجم السوق، لذلك ينبغي مقارنة تكاليف المشروع مع تكاليف منافسيه الدوليين، على النحو الذي أوضحناهُ من خلال الشكل البياني السابق.

وبحسب تقرير التنافسية العربية الصادر عام ٢٠٠٣، فإن هناك مؤشرات إجمالية للتنافسية[٢]:

(1) OECD: Protectionism? Tariffs and other barriers to trade, OECD, 2009, p.p 63: 65. Available at: www.oecd_ilibrary.org.

(٢) تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٣، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

شكل رقم (٦)

هيكل المؤشر الإجمالي للتنافسية العربية

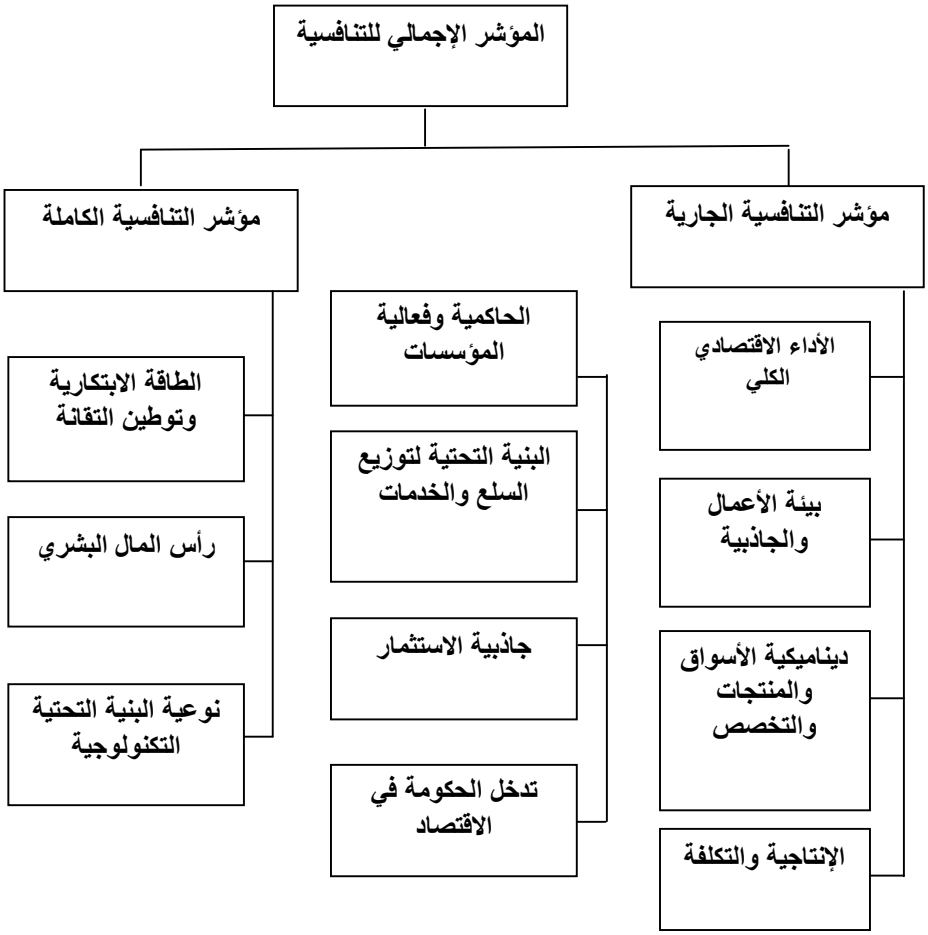

المصدر: تقرير التنافسية العربية ، ٢٠٠٣، ص٥.

من خلال الشكل السابق، يظهر أن تقرير التنافسية العربية وضع مؤشرين للتنافسية وهما، مؤشر التنافسية الجارية، ويعتمد على عدة أمور أبرزها، الأداء الاقتصادي الكلي وبيئة الأعمال الجاذبة وديناميكية الأسواق وتكلفة الإنتاج.

أما المؤشر الثاني وهو مؤشر التنافسية الكامنة، ويعتمد على عدة أمور أهمها، الابتكار والتقنية، ورأس المال البشري والبنية التحتية.

ونلاحظ أن كل هذه المؤشرات تُصب في النهاية لصالح قياس الأداء التنافسي والقدرة التنافسية للمشروعات محل دراستنا.

ثالثًا: أسباب التنافسية:

تعددت الأسباب التي أدت إلى ظهور مفهوم القدرة التنافسية، ذلك المفهوم الذي يتميز بالحداثة، كما أنه لا يخضع لنظرية اقتصادية عامة. ولعل الظهور الأول للتنافسية كان مع بداية التسعينات وكنتاج أساسي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وانتشار مفاهيم العولمة Globalization المختلفة، وتوجه العالم حاليًا من اقتصاد السوق إلى اقتصاد المعرفة knowledge economy[1].

(1) Philip Brwon and Hugh Lauder and David Ashton, Education, Globalization and the future of the knowledge economy, European educational research journal, volume, November 2008, p 131. www.Core.as.uk/download/pdf/8809658.pdf.

وبصفة عامة، تتمثل أبرز أسباب ظهور التنافسية في الآتي[١]:

- **سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين المؤسسات المختلفة بفضل شبكة الانترنت وغيرها من آليات الاتصالات الحديثة.**
- **اتساع حجم السوق العالمي وفرص الدخول إليه كأثر لتحرير التجارة الدولية.**
- **تحول الأسواق إلى أسواق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر شروط، وتصبح من ثم التنافسية competitiveness هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.**
- **إن ضخامة الاستثمارات أدت إلى الاهتمام بمختلف عمليات الإبداع والابتكار والاهتمام بالبحوث والتطورات التقنية.**
- **ضرورة التخلص من أساليب العمل النمطية والتقليدية التي لم تعد تتناسب مع حركة الأسواق وتسابق المنافسين[٢].**
- **ظهور قطاعات اقتصادية صناعية جديدة تستهدف تجميع القطاعات الحالية في السوق ينتج عنه خلق ميزة جديدة، خصوصًا وأن الصناعات الجديدة تعتمد على الابتكار والتطوير[٣].**

---

(١) فريد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، دار المطبوعات، مصر، ١٩٩٧، ص١٢٢ وما بعدها. وكذلك، سلامى فتيحة، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة، مرجع سابق ذكره، ص٣٥.

(٢) عيسى دراجى، البيئة والميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ٨/٩ نوفمبر ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٠، ص١٦.

(٣) قويدره لويزه، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧، كلية الاقتصاد، الجزائر، ٢٠٠٧، ص٩.

رابعاً: محددات القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

بادئ ذي بدء، فإن أهمية القدرة التنافسية تتجلى من كونها تعمل على توفير البيئة التنافسية الملائمة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدامها وتشجيع الابتكار والإبداع ما يؤدي إلى تحسين وتعزيز الإنتاجية والارتقاء بمستوى نوعية الإنتاج ورفع مستوى الأداء وتحسن مستوى معيشة المستهلكين عبر تخفيض التكاليف، وبالتالي أسعار المنتجات(١).

أما فيما يتعلق بمحددات القدرة التنافسية للمشروعات، فقد تحدث المتخصصون عن جملة من المحددات التي ترتكز عليها القدرة التنافسية، يمكن أن نذكر أبرزها على النحو التالي:

١- حجم القدرة التنافسية:

إذ أن حفاظ المشروع أو الشركة على استمرارية قدرتها التنافسية أمرً غاية في الأهمية. إذ كلما استطاع المشروع أو الشركة ضمان استمرار القدرة التنافسية وتعزيزها كلما واجهت الشركات المنافسة صعوبة في محاكاتها، فالأثر إذًا إيجابي(٢).

(١) سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية- دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١، ص٣٧.

(٢) عبد الرزاق سالمى، تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، إدارة المناهج للنشر والتوزيع والإعلام، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص١١٢.

٢- عوامل الإنتاج:

تتوقف القدرة التنافسية للمشروعات على عوامل الإنتاج ومدى توافرها[١]. ذلك أن عناصر الإنتاج تمثل المدخلات الضرورية اللازمة لقدرة صناعة ما، ولعل تلك العوامل تأخذ شكلين:

الأول: **العوامل التقليدية**، مثل الموارد البشرية "العمالة"، والموارد الطبيعية، رأس المال وعوامل المناخ، وهذه العوامل لا تعتبر ميزة تنافسية الآن نظرًا لسهولة انتقالها والحصول عليها من قبل المنافسين[٢].

أما الشكل الثاني: **ويتمثل في العوامل الجديدة والمتطورة**، وهي تبدو أكثر أهمية نظرًا لصعوبة الحصول عليها أو تقليدها مثل العمالة المؤهلة ذات الكفاءة الأعلى، ونظم الاتصالات الحديثة، المعدات والآلات المتطورة، فضلاً عن قواعد البيانات والمعلومات التي تساعد العناصر البشرية على الابتكار والتجديد.

٣- دور الدولة الداعم للتنافسية:

تلعب الحكومات دورًا مهمًا في دعم تنافسية المشروعات ويكون ذلك بتطبيق العديد من السياسات المالية والاقتصادية والضريبية بُغية تدعيم النشاطات الإنتاجية والخدمية، وتتمثل أبرز هذه السياسات في[٣]:

---

(1) Van Rooyen and Doyer O.T, Determinants of competitiveness in the south African Agro-Food and Fibre complex, university of Pretoria, South Africa, 2000, p.p 5:6.

(2) Ibid: 6.

(٣) نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢، ص٤ وما بعدها.

- إنشاء مراكز تدريب متخصصة لدعم المشروعات.
- تأسيس برامج أبحاث في الجامعات للتعاون بين المشروعات والجامعات.
- تحسين السياسات المالية والنقدية.
- إصلاح القوانين والتشريعات.
- إصلاح البنية الأساسية اللازمة للتطوير والتحديث.
- تحديث الجهاز الحكومي والإداري.

وبالبناء على ما سبق، نقول بأن دور الحكومة بمثابة المُحفز، فالحكومة تستطيع أن تعرقل أو تحسن القدرة التنافسية[١].

٤- وجود بعض المتطلبات العامة التي تسهم في تحقيق قدرة تنافسية عالية، مثل [٢]:

- الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة.
- التطوير التكنولوجي لزيادة الإنتاج وخفض التكلفة.
- الارتقاء بالعمالة عبر تدريبها وتطويرها.

---

(١) عازب الشيخ أحمد وغربي العيد، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠١٣، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، الجزائر، ص١٤.

(٢) مجلة المستقبل العربي، القدرة التنافسية على مستوى المشروع، عدد ٢٥٤، ٢٠٠٠، ص٨٨ وما بعدها. وكذلك، عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٩، ص٢١.

- الاهتمام بالبحوث والتطوير.
- دراسة مختلف الأسواق العربية والدولية وأهمية البحث عن فرص التصدير.

٥- تكاليف الإنتاج:

وهو من العناصر الهامة في تحديد القدرة التنافسية نظرًا لارتباطها بتحديد أسعار المنتجات(١). أيضًا هناك علاقة عكسية بين القدرة التنافسية وتكاليف الإنتاج، فكلما كانت تكاليف الإنتاج منخفضة كلما زادت تنافسية المشروع والعكس.

٦- ظروف الطلب المحلي:

بحسب بورتر Porter في نموذجه حول محددات القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية، فإن هيكل الطلب ومعدل نموه ومدى توافقه مع الطلب العالمي من المحددات المهمة للتنافسية(٢). فإذا كان الطلب المحلي يتسم بالارتفاع الأهمية النسبية للسلع كثيفة التكنولوجيا، فإن ذلك يُحفز المؤسسات على تطوير المنتجات ورفع مستوى جودتها، فضلاً عن تحقيقها ميزة تنافسية في السوق العالمي.

---

(1) Meenu Tewari, the role of price and cost competitiveness in apparel exports, post_MFA: Areview, Indian council for research on international economic relations, November, 2005, p.p 1 : 2 available at: www.icrier.org.

(٢) متناوى محمد وغراية زهير، دراسة أهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها، الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٠، ص٨.

إن ضغط الطلب المحلي وتزيد الشراء على منتجات معينة، تدفع حمًا المشروعات المنتجة لها لمزيد من الإنتاج مع مزيد من التجديد والابتكار، وهو ما ينعكس في النهاية على تعزيز المزايا التنافسية مقارنة بالمنافسين الآخرين. ويشير الشكل التالي رقم (٧) إلى العنصر سالف ذكره وعناصر أخرى ضمن محددات الميزة التنافسية للمؤسسات.

شكل رقم (٧)

محددات الميزة التنافسية لدى بورتر

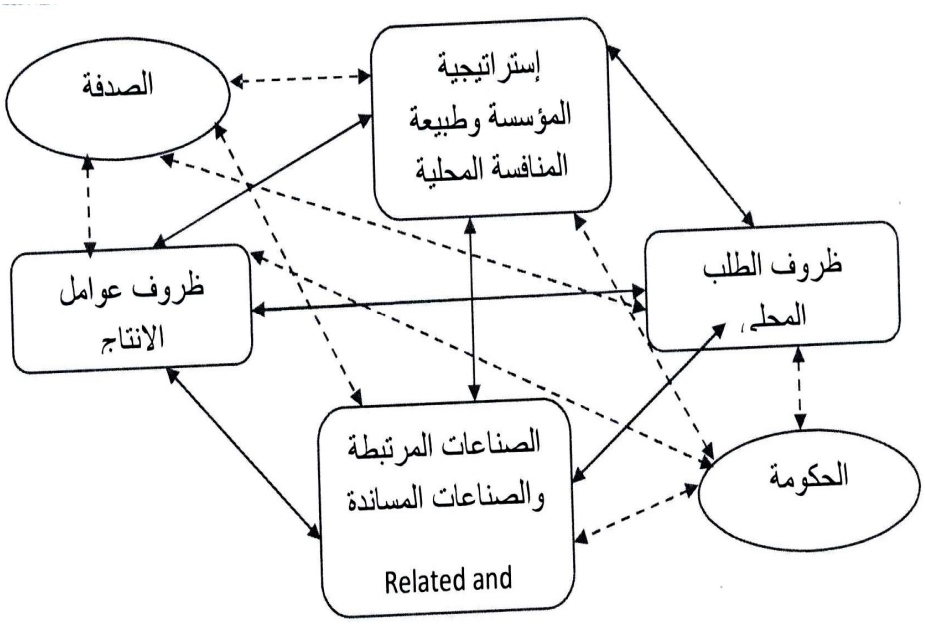

Source: M.Porter, the competitive advantages of nations, inter editions, Paris, 1993, p.127.

٧- الصناعات المرتبطة والمساندة:

تُعد الصناعات المرتبطة والمغذية للصناعات الأخرى الكبيرة سبب نجاح العديد من الصناعات في مختلف الدول. حيث تشترك هذه الصناعات مع بعضها البعض في التكنولوجيا والمدخلات وقنوات التوزيع وكذلك العملاء[١]. الأمر الذي يساهم في تخفيض السعر وإتاحة فرصة تبادل المعلومات والأفكار والتكنولوجيا وينعكس في رفع درجة التطوير وزيادة المهارات الإنتاجية.

٨- الجودة والنوعية:

إذ تعزز الجودة ونوعية المنتجات تنافسية المشروعات، وذلك عن طريق الاهتمام بنوعية وجودة مدخلات الإنتاج ومستوى مهارات العاملين، ومدى استيعابهم للتكنولوجيا الحديثة وبالتالي مستوى إنتاجيتهم.

٩- الكفاءات:

لما كنا نتحدث في العصر الحالي عن اقتصاد المعرفة والمعلومات[٢]. فإن دور الكفاءات كمحدد لتنافسية المشروعات بات عاملاً هامًا وحاسمًا في ذات الوقت. وبالتالي فإن بقاء المشروع واستمراره مرهون بمدى كفاءة مواردها البشرية، وبما تمتلكه من قدرات ومهارات وما تتمتع به من رغبة في العمل، فدورها فاعل في تفعيل الموقع التنافسي للمشروعات.

---

(١) معموري صورية والشيخ هجيرة، مرجع سابق ذكره، ص٩.

(٢) د. نعيمة بارك، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة كأداة لتحقيق رأس المال الفكري في الجزائر- الواقع والمأمول، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٢، ٢٠١٤، ص٣٥ وما بعدها.

١٠- الصدفة:

وتتمثل في كافة التطورات التي تحدث خارج نطاق عمل وتحكم الشركات، أي أن دور الصدفة دائمًا غير متوقع. ذلك أن الصدفة تلعب دورًا مهمًا في تنافسية ونجاح العديد من الصناعات، ومن أبرز الأحداث غير المتوقعة:

- **الاختراعات البحتة وحدوث تقدم مفاجئ في التقنية الأساسية.**
- **التطورات السياسية العالمية والكوارث والحروب.**
- **التغيرات المفاجئة في أسعار المداخلات.**
- **التغيرات في أسواق المال وأسعار الصرف العالمية.**

اتضح لنا من خلال الصفحات السابقة، والتي عرضنا فيها لمفهوم القدرة التنافسية ومؤشرات قياسها ومحدداتها خصوصًا ما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وظهر أن التنافسية لم تعد مجرد إنتاج بتكاليف أقل، بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافسي متأثر بالعولمة وتحرير التجارة الدولية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كل ذلك سمح بترسيخ مبدأ الجودة/ التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة، وبالتالي فإن دعم التنافسية يحتاج إلى موارد بشرية علمية قادرة على الإبداع والإتقان. لذا نرى دعم الدول المتقدمة والنامية للتنافسية، بل وصل الأمر إلى اعتبار مجلس السياسة التنافسية في أمريكا الشمالية هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد .

المبحث الثاني

تحرير المشتريات الحكومية وتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

ذكرنا في الفصل السابق من الدراسة أن اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية واحدة من أحدث اتفاقات منظمة التجارة العالمية W.T.O. وتستهدف هذه الاتفاقية بشكلٍ أساسي تحرير المشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وبالتالي عدم إعطاء تفضيلات Preferences أو أولويات للمنتج أو للمنتجات الوطنية على حساب المنتج أو المنتجات الأجنبية(١).

ونظرًا لأهمية موضوع المشتريات الحكومية وتداعياته على الدول النامية، فقد عبرت هذه الدول عن معارضتها الشديدة لتحرير هذا الموضوع وإدخاله ضمن الاتفاقات متعددة الأطراف Multilateral agreements في إطار منظمة التجارة العالمية(٢).

ولما كانت المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد المصري(٣)، والمساهم الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وقاطرة التنمية به،

(1) junsok Yang, Expansion of the government procurement agreement: time to concentrate on depth as well as width, journal of East Asian Economic integration Vol. 16, No. 4, December 2012, p.p. 364: 366.

(٢) لمزيد من التفصيلات حول مواقف الدول من هذه الاتفاقية: راجع الموقع التالي:

www.wto.org.

(٣) بنك الإسكندرية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- قاطرة التنمية للاقتصاد المصري، انظر الرابط التالي: www.Alexbank.smetoolkit,org .

فإن آثار وتداعيات تحرير المشتريات الحكومية ستكون خطيرة على مشروعاتنا هذه، فضلاً عن التأثير الكبير على مُجمل الاقتصاد القومي المصري.

لما سبق، فإن تركيزنا سينصب مباشرةً على دراسة الآثار المباشرة وغير المباشرة لتحرير المشتريات الحكومية على مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة وقدرتها التنافسية بصفةٍ مباشرة، وعلى الاقتصاد القومي المصري بصفة غير مباشرة.

والسؤال: ما هي تداعيات اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر؟ وهل من مقترحات لمواجهة هذه التداعيات؟

أولاً: تحرير المشتريات الحكومية والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر:

يتحدث العالم الآن عن القدرة التنافسية، وأهميتها في دعم مكانة المشروعات محليًا وإقليميًا وعالميًا. غير أن تلك القدرة ستؤثر على مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة من خلال أمورٍ عدة، كما يوضحها الشكل التالي رقم (٨)

شكل رقم (٨)

أبرز نقاط التأثير على القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

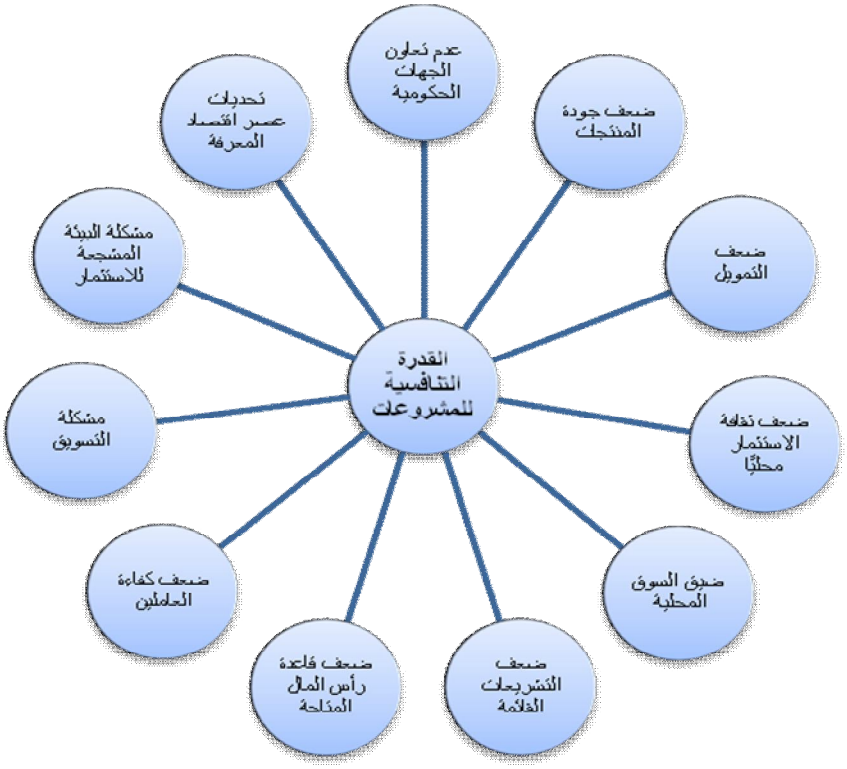

المصدر: من عمل الباحث، استنادًا إلى دراسات متعددة.

١- تحرير المشتريات الحكومية وضعف جودة منتجات الشركات المصرية:

يُعد ضعف جودة منتجات المشروعات المصرية أحد أهم التحديات التي ستتزايد جراء تحرير المشتريات الحكومية. إذ مع اتساع الأسواق وتحولها من المحلية إلى العالمية وزيادة العرض والطلب وتطور نظم الاتصالات والمعلومات وتحرير التجارة الدولية، اشتدت المنافسة بين الشركات، وستخرج حتمًا المشروعات الخاسرة من حلبة

المنافسة لصالح المشروعات الأقوى وذات الجودة العالية[١]. إن تطبيق الشركات الكبرى لمعايير الجودة على منتجاتها أدى إلى حصولها على الكثير من الاستثمارات وكذا تمتعها بالسمعة الطيبة وثقة الحكومات في تنفيذ مخططات الدولة واستحواذها على الأرباح اعتمادًا على خبرتها الدولية وكفاءتها ومكانتها العالمية[٢]. وبالتالي يتحتم على مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة الاهتمام بجودة منتجاتها وتطويرها حتى تكون قادرة على التنافس ليس فقط في الأسواق المحلية بل السعي إلى دخول المنافسة العالمية القائمة على الأسواق الخارجية[٣].

على ما تقدم، فإن سعي مشروعاتنا لتطبيق معايير الجودة العالمية سيرتب فوائد متعددة، أبرزها: تحسين الوضع التنافسي للمشروعات، تعزيز العلاقات مع الموردين، تحسين جودة المنتجات المصنعة والخدمة المقدمة، فتح أسواق خارجية وتعزيز الأسواق المحلية فضلاً عن انخفاض كلفة العمل نتيجة عدم وجود أخطاء وتقليل معدلات

---

(١) عبد العزيز عبد العال زكي، إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، الجامعة الدولية، المملكة المتحدة، مايو ٢٠١٠، ص١٥.

(2) OECD: The OECD Guidelines for multinational enterprises, tune 2001, p.p 1:6. Available at: www.oecd.org/investment/mne/190329/pdf.

(٣) إيناس السيد صادق، دراسة اقتصادية عن المشاركة المصرية الأوربية ومواصفات الجودة القياسية، ص١ وما بعدها. انظر الرابط التالي:

www.Fayoum.edu.eg/agriculture/economy/pdf//page04.pdf.

التالف[١]. ينعكس كل ذلك في تحسين جودة المنتج المصري وكفاءة الوحدة الإنتاجية[٢].

٢- تحرير المشتريات الحكومية وعدم توافر التمويل اللازم:

يعتبر التمويل من أهم العوامل المؤثرة على قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو وينطبق هذا على الدول المتقدمة والنامية، ومنها مصر[٣]. إذ تعاني المشروعات في مصر وخصوصًا صغيرة ومتوسطة الحجم من ضعف قدرتها في الحصول على التمويل اللازم لتطويرها وتحسين كفاءتها الإنتاجية[٤]. فإذا ما أضفنا على ذلك صدور اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية، فإن ذلك سيزيد معاناة هذه المشروعات في الحصول على فرص تمويلية، نظرًا لضعف الثقة بها وقدرتها على السداد. بيد أن هذه المشروعات تحصل على احتياجاتها التمويلية من مصادر متعددة أبرزها[٥].

---

(١) د. مصطفى السايح محمد،، إدارة الجودة الشاملة- رؤية حول المفهوم والأهمية، بدون دار وسنة نشر، ص٢٠ وما بعدها.

(٢) مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، وزارة الاقتصاد، يونيو ١٩٩٨.

(٣) بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أهل للاقتصاد المصري، ص٥. متاح على الرابط التالي:
http://www.idbe-egypt.com.

(4) Hala El-Said and mohammoud Al-said and chahir Zaki, small and medium enterprise landscape in Egypt: New facts from a new dataset, p.p 17-18. Available at: www.sme-egypt/ documents/20Egypt/documents/20egypt.pdf.

(٥) لمزيد من التفصيل: انظر خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الأهلي المصري. الرابط التالي: www.nbe.com.eg/default.aspx?cid=23 .

أ - التمويل الذاتي، ويكون من المدخرات الشخصية لصاحب المشروع.

ب- الصندوق الاجتماعي للتنمية، والذي أنشأ عام ١٩٩١ بهدف تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقروض ميسرة.

ج- المنظمات غير الحكومية، غير أنه رغم كثرة عددها تعاني من ضعف قدرتها على تلبية الاحتياجات الضخمة من الخدمات المالية لهذه المشروعات، نظرًا لضعف قدرتها على تعبئة الموارد المالية.

د- الجهاز المصرفي، غير أنه يتشدد في منح القروض والتسهيلات للمشروعات الصغيرة لضعف الضمانات المقدمة. ورغم ذلك تسعى الحكومة المصرية لعمل برامج لمساعدة هذه المشروعات[١].

على ما تقدم، نلحظ الآتي[٢]:

- وجود قصور في حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل وعدم كفاية الموارد المالية، فضلاً عن عدم رغبة البنوك في تقديم الخدمات التمويلية لهذه المنشآت نظرًا لارتفاع درجة المخاطر المحتملة[٣].

---

(١) البنك الأهلي المصري، مرجع سابق ذكره.

(٢) سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، مصر، ص١٠.

(3) Rola N. ElKabbani, Financing resources for Egyptian small and medium enterprises, German university in Cairo, faculty of management technology, working paper No.8, April 2011, p.p 3:5.

- بالرغم من وجود عدد من الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية التي تدعم المنشآت الصغيرة. إلا أن هذا الدعم لا يصل إلا إلى ٥% فقط من المستهدفين المحتملين.
- اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على مصادر ائتمان خاصة بأسعار فائدة مرتفعة قد تصل أحيانًا إلى ١٠٠%، نظرًا لقلة ما تطلبه من مستندات وانخفاض تكلفة المعاملات فيها.

٣- تحرير المشتريات الحكومية وعدم تعاون الجهات الحكومية مع تلك المشروعات:

نظرًا لضعف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، فإن الأمر يتطلب تدخلاً من قبل الحكومة المصرية لتفضيل منتجات تلك المشروعات في عقود الشراء الحكومية، إذ مع تحرير المشتريات الحكومية ستشتد المنافسة بين الموردين الأجانب والوطنيين من أجل الفوز- بعقود الشراء، خصوصًا وأنها تتعدى مليارات الدولارات سنويًا في مختلف دول العالم(١).

ويبدو أن الكثير من الجهات والمصالح الحكومية كانت لا تفضل المنتج الوطني، خصوصًا في المشروعات الكبيرة(٢). وحيث أن اتفاقية المشتريات الحكومية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية قد دخلت حيز التنفيذ والتوقعات على المشروعات

(1) Denis Audet, Government procurement: Asyn thesis report, OECD journal on budgeting-Vol2, OECD 2003, p.p 151: 152.

(٢) د. عبد الحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج- دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ١٠٤، العدد ٥١٠، ٢٠١٣، ص٣٠.

والمنتجات المصرية. فنقول حسنًا فعلت الحكومة المصرية بإصدار السيد رئيس الجمهورية قرارًا بقانون، رقم ٥ لسنة ٢٠١٥، بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية(١).

٤- تحرير المشتريات الحكومية وضعف ثقافة الاستثمار في المجتمع المحلي:

يعد الاستثمار المحلي Domestic investment الركيزة لتحقيق نمو اقتصادي فعال ومستمر في كافة الدول ومنها مصر. وبات الحديث عن ايجابية العلاقة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي مثار حديث المتخصصين في علم الاقتصاد(٢). وإذا كان الاستثمار يعني ذلك الجزء من الدخل غير المستهلك والذي أعيد استخدامه في العملية الإنتاجية بهدف زيادة الإنتاج أو المحافظة عليه، فإن الاستثمار يتوقف على جملة من المحددات أبرزها: تقلبات النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة ارتفاع النفقات الحكومية، ضعف التمويل وعدم كفاءة النظام المصرفي فضلاً عن ضعف ثقافة المواطنين بأهميته(٣).

---

(١) وفقًا لأحكام القرار بقانون رقم (٥) لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية تسري أحكامه على عقود الشراء والمشروعات التي تبرمها وحدات الجهاز الإداري للدولة، من وزارات ومصالح وأجهزة، وعلى وحدات الإدارة المحلية، وعلى الهيئات العامة وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام، بحيث لا يشتمل المكون الصناعي المصري عن ٤٠% من القيمة التقديرية للمشروع. انظر العدد ٣ مكرر من الجريدة الرسمية المصرية، قرار بقانون لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

(2) Rupal chowdhary and vivek kushwaha, Domestic investment, foreign direct investment and economic growth in India since economic reforms, journal of transformative entrepreneurship, University of Malaysia Kelantan, tune 2013, p.p 1:4.

(٣) د. مصطفى فاضل حمادي ود. مروان عبد الملك، محددات الاستثمار المحلي في تركيا- دراسة =

وفي مصر، وفي ظل ضعف اهتمام المواطنين بأهمية الاستثمارات المحلية الصغيرة والمتوسطة، وإقبال غالبية المواطنين إما على احتفاظ أموالهم في البنوك أو على استثمارها في قطاعات غير منتجة مثل الاستثمار العقاري وفي ظل بدء تطبيق بنود اتفاقية المشتريات الحكومية فإن وضع الاستثمارات بصفة عامة سيسوء، وسيتأثر حتمًا المتاح منها نظرًا لضعف إمكاناتها المالية والتسويقية والتكنولوجية والخ ...

٥- تحرير المشتريات الحكومية وضيق السوق المحلية:

يُعد ضيق السوق المحلية في مصر أحد أبرز العقبات التي تحد من القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فالسوق المحلية تعد بمثابة الاختبار الأول للسلع والخدمات المنتجة للانطلاق نحو الأسواق الإقليمية والدولية[١].

أضف إلى ما تقدم، أن السوق المصرية تعاني حاليًا من تغلغل المنتجات الصينية والتى وصلت نسبتها حوالى ٦٠% من البضائع بالسوق المصرية[٢]. فلو أضفنا لما سبق أن اتفاقية المشتريات الحكومية GPA تسعى إلى إزالة القيود أمام دخول الموردين الأجانب وبضائعهم، فإن الأمر سيكون أكثر صعوبة وضراوة على القدرة

=

قياسية للمدة من ١٩٧٠- ٢٠١١، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٦، المجلد ٣٦، العراق، ٢٠١٤، ص٢٧١.

(١) أحمد السيد كردي، المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، بدون دار نشر، ص٤. متاح على الرابط التالي:

Kenanaoline. com/users/ahmedkordy/posts/281279.

(٢) د. نشوى مصطفى على، أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، ص٦٣ وما بعدها. انظر الرابط التالي:

www.researchgate.net/profile/pdf.

التنافسية لمنتجاتنا المحلية[١]. خصوصًا أن غالبية الدول النامية ومنها مصر تستخدم المشتريات الحكومية لدعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لأجل رفع كفاءتها وتشجيع مزيد من الإنتاج المحلي بجودة وكفاءة تقترب في أسعارها من المنتجات الأجنبية لخلق بيئة تنافسية لصالح إنتاجنا المحلي.

٦- تحرير المشتريات الحكومية وضعف التشريعات الداعمة للصناعة الوطنية:

تلعب التشريعات والأنظمة دورًا مهمًا في زيادة تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بيد أن الملاحظ أنه بالرغم من وجود العديد من التشريعات والقوانين التي تدعم الصناعة الوطنية، نجد تطبيقًا مُغايرًا على أرض الواقع[٢]. فمنذ بداية تسجيل النشاط التجاري يواجه المستثمر الوطني بإجراءات معقدة وحتى ممارسة النشاط ودفع الضرائب ... الخ.

إن وجود قوانين وتشريعات داعمة للمشروعات المصرية صغيرة ومتوسطة الحجم من شأنه رفع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية، خصوصًا تلك التي تعطي الأولوية للسلع والخدمات المصرية في العقود الحكومية.

---

(١) انظر اتفاقية المشتريات الحكومية، على الرابط التالي:

www.Wtoarab.org/news.aspx?id.

(٢) وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، دورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الآفاق والتحديات، دمشق، سوريا، ص١٩. على الرابط التالي:

www.nicrofinancegateway.org/sites/files.

وعلى ما تقدم، بات من المهم سن التشريعات اللازمة لدعم وتطوير القدرة التنافسية لمشروعاتنا الوطنية تحسبًا للمنافسة التي ستنتج جراء تحرير المشتريات الحكومية وانعكاساتها على الصناعة الوطنية.

٧- تحرير المشتريات الحكومية وضعف قاعدة رأس مال المشروعات الوطنية.

يمكن القول بأن كبر قاعدة رأس مال الشركات الأجنبية واحدة من أفضل مميزاتها. ذلك أن توافر رأس المال يدفع هذه الشركات للتمدد خارج بلدها الأم والسيطرة على اقتصادات العديد من البلدان، خاصة غير الصناعية. ونظرًا لأهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة نجد أنها تساهم بحوالي ٢٥-٣٥% من مجموع صادرات المنتجات المصنعة، وتبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ما يقارب ٤-٦%. في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وما يقرب من ١٢% في الاقتصادات الآسيوية فضلاً عن أن ٢% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة مشروعات عالمية بالفعل(١).

وعلى صعيد الدول العربية نجدها تساهم في العمالة بمصر بحوالي ١١% وفي لبنان ٧٨% وسوريا ٩١% والبحرين ٤٨%...(٢). وعلى هدى ما تقدم، فإن اندماجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تُعد وسيلة هامة لزيادة قاعدة رأس مال هذه المشروعات ودافعًا لها نحو التوسع في الإنتاج وتطوير برامج الجودة لديها وكذا التصدير خارج دولها(٣). كذلك فإن صدور اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية ستصب

(١) محمد لطفي وأحمد عواد، ضعف المهارات الإدارية والتمويل أجهضا مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية عربيًا، ندوة المصارف العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر، ص١.

(٢) نفس المرجع السابق، ص٣.

(٣) انظر مقال بعنوان اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة يعزز مراكزها المالية ووجودها في =

حتمًا في صالح الشركات الأجنبية الكبيرة ، وستسمح لها بدخول كافة الأسواق والاستحواذ عليها وتوريد البضائع والخدمات للوزارات والمصالح الحكومية . ماسبق سينعكس سلبًا على المشروعات الوطنية الصغيرة والمتوسطة.

٨- تحرير المشتريات الحكومية وضعف كفاءة العاملين:

تُعد كفاءة العاملين بالمشروعات واحدة من أفضل العوامل التي تساعد تلك المشروعات على زيادة الإنتاج بكفاءة وفاعلية. ذلك أن نقص العمالة المؤهلة هو من أبرز المعوقات التي تواجه المشروع الصغير والمتوسط(١). وهي مشكلة لا يمكن تجاوزها بسهولة، ومرجع ذلك هو تفضيل العاملين العمل في المشروعات الكبيرة والتي تضمن لهم بعض الميزان كالتقاعد والضمان الاجتماعي والصحي ..الخ.

وفي ظل تغلغل الشركات الأجنبية تحت مظلة تحرير المشتريات الحكومية، فإن المشكلة ستتسع حتمًا، وربما يلجأ العاملين ذوي المهارات الأعلى للعمل لدى هذه الشركات، وهو ما سينعكس سلبًا على أدائها التنافسي.

=

الأسواق. متاح على الرابط التالي:

www.qatarshares.com/vb/arachive./index.phd/t-237507.thml.

(١) انظر مقترح إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية البشرية، مصر. انظر الرابط التالي:

www.mt.gov.eg/sne/visions.htms.

وانظر كذلك:

- kwon, Dae-Bong, Human Capital and its Measurement, the 3rd world forum on "statistics, knowledge and policy" charting progress, building visions, improving life, Busan, Korea, 27-30 October 2009, oecd world forum, 2002, p.p 1:4.

٩- تحرير المشتريات الحكومية ومشكلة التسويق:

يمكن القول بأن مشكلة تسويق المنتجات واحدة من أكثر المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة، والمتوسطة(١). وبرغم ذلك، فيُمكن لتلك المشروعات أن تنافس بنجاح عبر تطوير خدماتها التسويقية، ويكون ذلك من خلال(٢):

أ - تطوير المنتجات، وذلك لضمان تسويقها على أسس علمية وبما يتلاءم ورغبات المستهلكين.

ب- الاهتمام بالدعاية والإعلان والترويج لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

ج- تنشيط التسويق والمبيعات لهذه المشروعات على الصعيدين المحلي والخارجي. وذلك بتخصيص نسبة من المشتريات الحكومية في الداخل لها. إضافة إلى إقامة وكالات متخصصة في الترويج والتصدير في الخارج.

١٠- تحرير المشتريات الحكومية ومشكلة البيئة المشجعة للاستثمار:

لاشك أن تحرير المشتريات الحكومية، وعدم التمييز بين الموردين المحليين والأجانب سيضر بالمنتجات المحلية، وخصوصًا تلك التي تورد للجهات والمصالح الحكومية. وبالتالي يتعين على الدولة قبل الشروع في الدخول في هذه الاتفاقية أن توفر

---

(1) Adul Ghafoor Awan and sundus Hashmi, Marketing practices of small medium size enterprises: A case study of sme's in multan district, European journal of business and innovation researcher, vol2, No 6, December 2014, p.17 available at: www.eajournals.org.

(٢) مندور أحمد، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة في الدول النامية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٧٧، ص٢٥٣.

البيئة المشجعة للاستثمار، والتي تعتبر شرطًا أساسيًا لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

وعل ما تقدم، فإن البيئة المشجعة للاستثمار ينبغي أن تشتمل على مجالات مختلفة منها[١]:

- البيئة التعليمية وثقافة الصناعة، والتي تنعكس في خلق موارد بشرية على مستوى عال من الكفاءة.
- البيئة الاقتصادية وبما تشمله من دعم كافٍ للصناعات الصغيرة والمتوسطة[٢].
- البيئة الإعلامية والتشريعية، وهي تساهم في التسويق من ناحية، وتذليل العقبات أمام تطور الصناعة من ناحية أخرى.
- البيئة السياسية، والتي يكون لها دور بالتوعية بأهمية تطوير القطاع الخاص، فضلاً عن تحسين السياسة الضريبية وحوكمة الشركات[٣].

(١) فريد راغب، السياسات النقدية، والمالية في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، القاهرة، مصر، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨، ص٦٩ وما بعدها.

(٢) د. زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مرجع سابق، ص٢٥٣.

(3) OECD: Policy framework for investment, 2006, p.p 13 :22 available: www.oecd.org.

١١- تحرير المشتريات الحكومية وتحديات دخول عصر اقتصاد المعرفة:

تمثل المعرفة حاليًا المحرك الأساسي للإنتاج والنمو الاقتصادي، كما أصبح التركيز على المعلومات والبيانات والتكنولوجيا من العوامل المسلم بها في الاقتصادات الحديثة[١]. أيضًا بات إنتاج المعرفة واستثمارها واستهلاكها وتداولها المصدر الرئيسي للنمو[٢]. وأصبح العالم يتحدث عن ما يُسمى بـ "اقتصاد المعرفة" و "اقتصاد التعليم" و"الاقتصاد الرقمي"[٣]. ولو صوبنا نظرنا تجاه مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة ، وفي ظل اتفاقات منظمة التجارة العالمية سنلاحظ أنها لا تعتمد على المعرفة بشكلٍ كبير بخلاف المشروعات الأجنبية التي ترتكز على العلم والمعرفة والتكنولوجيا. ولعل هذا الأمر يؤثر سلبًا على القدرة التنافسية لتلك المشروعات الصغيرة[٤]. ففي ظل التحرير دائمًا ما يكون الوجود للأقوى كفاءةً وجودةً في المنتج وكذلك السعر.

---

(١) د. محمد عمر باطويح ود. عبد القادر حسين، آليات التحول إلى اقتصاد المعرفة- مع ملاحظات على بعض الدول الإسلامية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد ١٤، ٢٠١١، ص٣٥٤.

(2) walter, w. powell& Kaisa sanellman, the knowledge based economy, annual review of sociology, vol. 30, 23, 2004, p.p 201, 202.

(٣) د. محمد عمر باطويح ود. عبد القادر حسين، مرجع سابق، ص٣٥٥.

(4) Djada Achmad sardjana and Asp sufyan Tsauri, knowledge management for small and medium enterprises to win competition on the knowledge economy era: case of sme knowledge management model of KADIN Tasik Malays-idonesia, p.p 13: 14 available at: repository.widyatama.ac.id.

ثانيًا: مقترحات مواجهة تداعيات تحرير المشتريات الحكومية على أداء مشروعاتنا التنافسي:

مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة، والتي تمثل ركيزة أساسية من ركائز الاقتصاد القومي المصري، تواجه بجملة من التحديات الموجودة بالفعل، والتي أظهرتها أكثر اتفاقية تحرير المشتريات الحكومية[١]. تلك الاتفاقية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية سيكون لها تداعيات خطيرة، يتعين مواجهتها للحد من تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على القدرة التنافسية لمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة.

هذا، ويمكن عرض بعض المقترحات والتي من شأنها تعزيز مكانة وتنافسية الصناعة الوطنية، حيث إن بناء قطاع تنافسي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يستلزم الارتكاز على:

أولاً: تيسير الحصول على التمويل بشروط ميسرة:

ذلك أن توافر التمويل المناسب يسمح للمشروعات بالتوسع وكذا تطوير منتجاتها بشكلٍ يتلاءم والجودة المطلوبة[٢]، أيضًا فإن تيسير التمويل يتطلب قيام البنوك الوطنية بمنح القروض اللازمة وفقًا لشروطٍ مناسبة، كذلك إنشاء صناديق تمويل عربية تدعم تلك المشروعات، فضلاً عن تيسير دخول تلك المشروعات الاقتراض عبر أسواق المال.

---

(١) لمزيد من التفصيل، راجع الرابط التالي: www.wto.org

(2) Javed Mahmod jasra and others, Determinants of business success of small and medium enterprises, international journal of business and social science, vol, No 20, November 2001, p.278.

ثانياً: العمل على تحسين جودة المنتجات المصرية:

لعل ذلك يكون من خلال الاهتمام بإنشاء مراكز البحوث المتخصصة وإدارات البحث والتطوير بكل مشروع، ومتابعة كل ما هو جديد من تطور في مجال السلع والخدمات(١). أيضًا السعي نحو حصول المنتجات على الشهادات العالمية مثل أيزو وغيرها. مما يترتب عليه تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية محليًا وإقليميًا وعالميًا.

ثالثًا: العمل على تطوير البنية العلمية والتعليمية وتعزيز دورها الاقتصادي مع تزايد دور المدخل المعرفي والمهارى في الإنتاج والتحول الناتج عن ذلك في طبيعة القدرة التنافسية

أصبحت البنية الأساسية العلمية والمعلوماتية أهم عامل اقتصادي في اقتصاد اليوم(٢). إذ أن هناك علاقة طردية بين وجود نظام تعليمي وابتكاري جيد والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(٣). فقوة النظام البحثي والتعليمي دلالة على تمكُن المشروعات وزيادة قدرتها التنافسية والعكس.

---

(١) بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجريبية السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ٢٠٠٦، ص١٢٧ وما بعدها.

(2) OECD, The knowledge- Based economy, Paris 1996, p.p 13: 14. Available at: www.oecd.org.

(3) jose luis Guasch, liliana rojas and veronica Gonzales, competitiveness in central America- The road to sustained growth and poverty reduction, center global development, Washington 2003, p.p 34:37 available at: www.Cgdev.org/files/ 1426258-file-competitiveness_centtral_ America_Final.pdf.

رابعًا: أهمية الدور الحكومي في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ويكون ذلك من خلال(١):

- **نشر ثقافة الاستثمار من خلال تلك المشروعات.**
- **إعطاء الأفضلية للصناعة الوطنية في العقود الحكومية.**
- **مراجعة سياسات دعم المشروعات في مصر والعمل على خلق سياسات جديدة أكثر فعالية.**
- **توفير متطلبات البنية التحتية اللازمة لجذب وتشغيل المشروعات.**
- **إنشاء جهة حكومية متخصصة للتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للحد من تبديد الجهود والإمكانات عبر عدة مؤسسات.**
- **تقديم المشورة الفنية والاقتصادية العاملة، وخاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة(٢).**

---

(١) عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية الاقتصادية- مصر أنموذجًا، ص٢٣. متاح على الرابط التالي:

www.Webacache.googleusercontent.com.

(2) OECD: Small and medium-sized enterprise in turkey-issues and policies, 2004, p.p 54-7-. www.oecd.org/Turkey/31932173.pdf.

خامساً: أهمية وجود تكامل بين سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسياسات التصنيعية والعلمية والتكنولوجية:

ولكي يحدث ذلك التكامل لابد من التغلب على العوائق المتعلقة بتداخل الصلاحيات والبيروقراطية. إذ بدون ذلك التكامل ستظل جهود التنمية مشتتة، وسيؤثر ذلك على القدرة التنافسية لتلك المشروعات(١).

سادساً: أهمية وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة:

ذكرنا سابقًا بأن السوق يلعب دورًا مهمًا في نجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فتلك المشروعات حساسة لأية تقلبات تحدث في الأسواق. ولذلك يتعين على الحكومة السعي نحو الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي. وهنا نؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه وزارة الصناعة والتجارة المصرية لدعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، عبر الآليات التالية(٢):

- جهود تستهدف رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري ككل من خلال:

أ - زيادة معدل الصادرات.

ب- زيادة مستوى تدفق الاستثمار المحلي والأجنبي.

ج- خفض أعباء عملية التصدير وتوسيع مجالاته وزيادة حجمه.

---

(١) محمد إبراهيم محمد، تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مرجع سابق، ص٢٩.

(٢) لمزيد من التفصيل راجع موقع وزارة الصناعة والتجارة المصرية، على الرابط التالي: www.mfti.gov.eg .

د- تأهيل استشاري الأعمال ورفع القدرات الإدارية للعاملين بالمنشآت.

- جهود تخصيص أراضي لتلك المشروعات بالمدن الجديدة والمحافظات.
- جهود تدريب العاملين والدعم الفني لهم وغيرها.

سابعاً: العمل على خلق كوادر قادرة على مواجهة تحديات عصر اقتصاد المعرفة:

في ظل الاقتصاد الجديد أو ما يطلق عليه اقتصاد المعرفة knowledge economy باتت المعرفة والمعلومات والتكنولوجيا العامل الأهم ضمن عوامل الإنتاج في العصر الحالي(١). وبالتالي لن يكون هناك مكان لمشروعات وشركات مازالت تنتهج سياسيات تقليدية في عمليات التصنيع. وستكون القدرة التنافسية محسومة لصالح من يمتلك التكنولوجيا والمعرفة والعمالة الماهرة.

وعلى ما تقدم، فقد أصبح من الضروري على مشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة السعي نحو الاهتمام بالمعرفة والتكنولوجيا والعناصر البشرية المؤهلة والقادرة على الإبداع والتطوير والتجديد(٢). ذلك أن هذه العناصر ستكون الوسيلة المناسبة لتعزيز قدرتها التنافسية ومواجهة تحديات الاتفاقات الدولية، وعلى رأسها اتفاقية تحرير

(1) Derek H.C. Chen and Cart J. Dahlman, the knowledge economy-the Kam methodology and World Bank operations, the world bank, Washington, 2005, p.p 2:5. available at: papers.ssrm.com/sol3/papers/abstract.

(2) Boon-chye lee, competition and innovation: small and medium enterprises in the new economy, research online, university of Wollongong, 2002, p.6. available: ro.uow.edu.au.

المشتريات الحكومية والتي ستزيد الأمور تعقيدًا بدخولها مجالات وقطاعات كانت تجد فيها مشروعاتنا مجالاً لتصريف منتجاتها(١).

ثامنًا: وضع آلية تشريعية واقتصادية للدعم وزيادة تصدير منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

من أهم الأمور الداعمة لزيادة القدرة التنافسية لمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة وجود نظام قانوني واقتصادي قوي يعمل على تذليل الصعوبات والعراقيل أمام صادرات تلك المشروعات(٢).

إن وجود تشريع قانوني يعمل على تخفيف إجراءات التصدير وتخفيف الرسوم الجمركية، وكذا التراخيص من شأنه أن ينعكس إيجابًا على زيادة معدلات الصادرات واحتلال المنتجات المصرية مكانة طبية داخل الأسواق الخارجية.

بيد أن زيادة القدرة التصديرية يستلزم تكاتف الحكومة والمؤسسات الاقتصادية والإعلامية في الدول، ما يكون له أثر إيجابي في تحسين سمعة المنتج المصري محليًا وإقليميًا وعالميًا. ولعل هذا ما تعمل عليه الحكومة المصرية حاليًا من تعديل نظم الاستثمار والصناعة بحسب نتائج المؤتمر الاقتصادي مارس ٢٠١٥ في مدينة شرم الشيخ، فضلاً عن صدور قانون تفضيل المنتجات المصرية لدى الجهات الحكومية ٢٠١٥(٣):

---

(1) WTO: agreement on government procurement, available at: http://www.WTo.org/ english/tratop_e/gproc_e/gp_gpa_e.htm.

(٢) وزارة الصناعة والتجارة المصرية، المحور السادس من إستراتيجية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. متاح على الرابط التالي: www.mti.gov.eg

(٣) انظر نقاشات مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري- مصر المستقبل، شرم الشيخ، مصر، ١٣- ١٥ مارس ٢٠١٥.

تاسعًا: أهمية إنشاء مراكز بحثية داعمة لتطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبنيتها المعلوماتية:

لا يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر أن تحتل مكانة في الأسواق الإقليمية والدولية دون أن تطور من القدرة التنافسية لمنتجاتها وخدماتها.

إن معظم الشركات الأجنبية تنشئ مراكز بحثية تابعة لها تتركز مهمتها في ابتكار كل ما هو جديد وما يلاءم ظروف ودخول المستهلكين في مختلف الدول(١). وبرغم ضعف قاعدة رأس مال المشروعات المصرية الصغيرة والمتوسطة ، فقد بادر البعض منها بإنشاء إدارات بحثية تعمل على دعم تلك المشروعات سواء على صعيد تطور المنتجات أم معرفة الأسواق وأذواق المستهلكين وغيرها.

وتأسيسًا على ما سبق، فقد قامت وزارة الصناعة والتجارة الخارجية في مصر بإنشاء قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعمل ذلك القطاع على دعم البنية المعلوماتية والدراسات المفيدة لتلك المشروعات، وذلك عبر النقاط التالية(٢):

- تخصيص جهة واحدة تجميعية تصب بها كل المعلومات من مختلف الجهات ، ولتكن مثلاً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- أن يكون لهذه الجهة ميزانية مستقلة وهيكل وظيفي مستقل.

---

(١) وزارة الصناعة والتجارة ، مصر، على الرابط التالي: www.mti.gov.eg

(2) Hussein Elasrag, Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium sized enterprises, MPPRA, March 2013, p.15. on line at: http://mpra.ub.uni_muenchen.de/45006.

- أن يكون لها موقعًا إلكترونيًا مركزيًا ينشر من خلاله المعلومات الأساسية المجانية.
- إنشاء قناة فضائية خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، تهتم بمنتجات هذه المشروعات بصفة خاصة، وتخدمها منذ التأسيس حتى التسويق والتصدير.

وزيادةً على ما تقدم، فقد دعم قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إنشاء مركز خاص بالدراسات المتعلقة بتلك المشروعات، يهتم بما يلي[١]:

- تجميع الدراسات والبحوث التخصصية من الوزارات والجهات المهنية ومراكز البحوث والدراسات.
- دراسات الابتكار والإبداع.
- دراسات خاصة باستقدام التكنولوجيا الحديثة وتطبيقاتها.
- دراسة المشكلات والمعوقات لهذه الصناعات على المستويات القومية والقطاعية والتسويقية محليًا وخارجيًا وتقديم المقترحات لحلها.

(١) قطاع سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة المصرية، مرجع سابق ذكره.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

اتضح لنا من خلال هذه الدراسة، أن سوق المشتريات الحكومية واحدًا من أكبر الأسواق في العالم، ذلك أن غالبية دول العالم تنفق مليارات الدولارات سنويًا في سبيل تأمين احتياجاتها في مختلف القطاعات التعليمية، الصحية، الاتصالات، الخدمات والبنية التحتية وغيرها. ونظرًا لضخامة حجم التعاملات المالية في المشتريات الحكومية، كان سعى منظمة التجارة العالمية لتحرير هذا القطاع عبر سن تشريع متعدد الأطراف يسمح بتطبيق مبادئ عدم التمييز والشفافية والنفاذ إلى الأسواق، وهو ما تحقق فعلاً في ٦ أبريل من العام ٢٠١٤م.

وعلى صعيد مصر، فلاشك أن المشتريات الحكومية تعد أداة اقتصادية مُهمة بيد الدولة لدعم وتشجيع الإنتاج المحلي والصناعات الوطنية والمورد الوطني ضد المنتجات والموردين الأجانب، وكذا دعم القدرات التنافسية للصناعات الوطنية، وخصوصًا الصغيرة والمتوسطة منها.

على ما سبق، تمحورت دراستنا حول تداعيات اتفاقية المشتريات الحكومية على القدرات التنافسية لمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة، والتي تشكل العمود الفقري للاقتصاد القومي المصري.

ولذلك، فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى فصلين أساسيين: في الفصل الأول، تطرقنا إلى دور منظمة التجارة العالمية في تحرير قطاع المشتريات الحكومية وإبراز أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزنها في الاقتصاد المصري، وفي الفصل الثاني،

استعرضنا بالشرح والتحليل لمدى تأثير تحرير هذا القطاع على القدرات التنافسية لمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة، والتي تعاني أصلاً من العديد من المشكلات.

ومن هذه الدراسة، يمكن أن نستخلص العديد من النتائج يمكن أن نذكر بعض منها، على النحو التالي:

١- إن المشتريات الحكومية والتي تمثل ما بين ١٥و ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي لكثيرٍ من الدول تساهم في زيادة التنافسية عبر تحفيز التجارة وتعزيز الاستثمارات ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٢- تعد المشتريات الحكومية أداة اقتصادية مهمة لتنشيط الاقتصاد القومي عبر حصول كافة الجهات والوزارات والمصالح الحكومية على كل ما يلزمها من سلع وخدمات لأجل إنجاز مهامها.

٣- رغم المعارضة الشديدة من قبل الدول النامية، فقد نجحت منظمة التجارة العالمية في سن اتفاقية متعددة الأطراف تعني بتحرير قطاع المشتريات الحكومية استنادًا على مبادئ المنظمة.

٤- قيام الحكومة المصرية بسن قانون تفضيل المنتجات المصرية في عقود المشتريات الحكومية كنتيجة لتوقع آثارًا سلبية على مشروعاتنا الوطنية كأثر من أثار اتفاقية المشتريات الحكومية.

٥- إن تحرير المشتريات الحكومية سيقضي على المنافسة المحلية، نظرًا لضعف قدراتها مقارنة بالشركات الأجنبية.

٦- سيؤدي تطبيق الاتفاقية إلى تزايد حدة البطالة في الدول النامية ومصر، نظرًا

لتداعيات الاتفاقية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يعمل بها نسب عالية جدًا من الشباب.

٧- تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، ما نسبتهُ ٨٥% من مجمل المشروعات الإنتاجية، رغم أنها تعاني من مشكلات عدة.

٨- إن مفهوم المشروع الصغير أو المتوسط مفهوم نسبي يختلف من دولة إلى أخرى اعتمادًا على أمورٍ كثيرة أبرزها عدد العمال، حجم الإنتاج ونوعية الإدارة ..الخ.

٩- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورًا مهمًا في تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، لاسيما وأن غالبية المشروعات الكبيرة تتركز في بعض المدن أو المناطق الصناعية.

١٠- تُعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر من عدة مشكلات على رأسها مشكلة التمويل، التسويق، ضعف كفاءة العنصر البشري والتكنولوجيا.

١١- لا يوجد اتفاق على مفهوم محدد للقدرة التنافسية، غير أن غالبية المتخصصون يتفقون على أن تنافسية المشروع تتعلق بزيادة إنتاجيته بنوعية جيدة وسعر مناسب ، وبما يحقق زيادة في القيمة المُضافة لاقتصاد الدول. فالمشروع قليل الربحية هو مشروع ليس تنافسيًا.

١٢- تتمثل أبرز مؤشرات قياس القدرة التنافسية في الربحية، الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، تكلفة التصنيع والحصة من السوق.

١٣- تتوقف التنافسية على حجم القدرة التنافسية، عوامل الإنتاج، دور الدولة الداعم للتنافسية، ظروف الطلب المحلي الجودة وتكاليف الإنتاج.

وبعد استعراض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

١- عدم تسرع الحكومة المصرية بالتوقيع على اتفاقية المشتريات الحكومية لما فيه من آثار سيئة مباشرة وغير مباشرة على الاقتصاد المصري.

٢- أهمية تطوير ورفع كفاءة العنصر البشري محور العملية الإنتاجية.

٣- ضرورة قيام الدولة بالعمل على إنشاء مراكز بحثية متخصصة لتقديم كل وسائل الدعم الممكنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٤- أهمية انتقال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من الاعتماد على وسائل الإنتاج التقليدية إلى الاعتماد على العلم والمعرفة والتكنولوجيا، أدوات الإنتاج الحديثة في عصر اقتصاد المعرفة.

٥- ضرورة سن التشريعات اللازمة ليسن فقط لحماية المنتجات الوطنية ضد المنافسة الأجنبية غير العادلة ، وإنما أيضًا للعمل على رفع كفاءة المنتجات وتحسين جودتها.

٦- ضرورة توفير الموارد المالية اللازمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبما يقوي قاعدة رأسمالها من ناحية، والسماح لها بالتوسعات في أماكن متعددة من ناحية أخرى.

٧- ينبغي أن يكون للجامعات ومراكز التعليم المعتمدة دورٌ في التوعية بأهمية

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير الكوادر المتخصصة لتدريب الشباب على مختلف الصناعات وكيفية البدء في ممارسة النشاط.

٨- أهمية قيام القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة برفع كفاءة منتجات تلك المشروعات ومراعاة معايير الجودة العالمية، حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية.

٩- العمل على تعزيز القدرة التنافسية لمشروعاتنا الصغيرة والمتوسطة وذلك بتوفير الدعم الحكومي، وتخفيض الضرائب، وفتح الأسواق ...الخ.

١٠- ضرورة مراعاة وجود الشركات الصغيرة والمتوسطة في مختلف محافظات الجمهورية، وبما يحقق التنمية الاقتصادية المتوازنة لمختلف المناطق.

١١- أهمية توفير كل وسائل الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بما له من آثار اقتصادية مهمة أبرزها توفير فرص العمل، زيادة الإنتاج، تلبية حاجة الطلب المحلي، تصدير الفائض.

١٢- إن الكثير من اتفاقات منظمة التجارة العالمية، لم تجن منها الدول النامية سوى مزيد من التدهور لاقتصاداتها، لذلك نوصي بالتعامل بحذر مع اتفاقيات تلك المنظمة، ومنها اتفاقية المشتريات الحكومية محل دراستنا.

١٣- المشتريات الحكومية أداة اقتصادية فعالة في أيدي الحكومة لتنشيط الاقتصاد. لذا نوصي بأهمية قيام الحكومة باستخدامها في إحداث توسعات استثمارية ومزيد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة ربوع البلاد.

١٤- أهمية العمل على حل جميع المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة

والمتوسطة، وعلى رأسها التمويل، التسويق، جودة المنتجات، تنشيط السوق المحلي....الخ.

١٥- أهمية الدور الإعلامي التوعوي بدور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد المصري.

١٦- ضرورة تعزيز القدرة التنافسية لتلك المشروعات، وذلك بمراعاة مواصفات الجودة العالمية، ومسايرة كل أنواع السلع والخدمات الجديدة، وإتباع أحدث وسائل التسويق للمنتجات والخدمات.

قائمة المراجع[1]

أولاً: المراجع باللغة العربية :

(١) المراجع المتخصصة :

- إبراهيم براهمية، تدنى التكاليف كأسلوب هام لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة مؤسسة الأسمنت ومشتقاته بالشلف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، ٢٠١١.
- أحمد المشاقبة، الاتجاهات الحديثة والمعاصرة للمشتريات الحكومية- دراسة ميدانية على دائرة اللوازم العامة، بحث مقدم إلى ملتقى المشتريات والمخازن، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ١٧-٢١ ديسمبر، ٢٠٠٦.
- البنك الدولي: بحث بعنوان "لماذا السعى إلى إصلاح أنظمة المشتريات العامة؟، واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠١٢.
- بيان حرب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية التجريبية السورية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الثاني، ٢٠٠٦.
- حسين عبد الرحيم السيد، تحرير وتطوير قوانين وأنظمة المشتريات الحكومية في دول مجلس التعاون الخليجي كخطوة نحو التكامل الاقتصادي بينها، مجلة كلية

(١) مع حفظ الألقاب العلمية.

الحقوق، جامعة الكويت، مج ٢٧، ٢٠٠٣.

- حسين عبد المطلب الأسرج، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة، مصر، بدون تاريخ نشر.

- دويس محمد الطيب، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول "حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٥.

- زرقين عبود، تعزيز دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مصر، مج ١٥، عدد ٤٢، ٢٠٠٨.

- سامية سرحان، أثر السياسات البيئية على القدرات التنافسية لصادرات الدول النامية- دراسة للآثار المتوقعة على تنافسية الصادرات الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الدولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، ٢٠١٠/٢٠١١.

- سماح مصطفى عبد الغني، تفعيل دور المشروعات الصغيرة في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية المصرية، الإدارة المركزية للبحوث المالية والتنمية الإدارية، وزارة المالية، مصر.

- سوزان مسيحة، التنافسية الدولية ومعايير قياسها- الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الاقتصاد، ١٩٩٦.

- سوسن خطاب، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربي للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج٢٩، العدد الثالث.

- سيد ناجي مرتجى، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- المفهوم والمشكلات وإطار التطوير، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي- الإشكاليات وآفاق التنمية، ١٨- ٢٢ يناير، القاهرة، مصر ٢٠٠٤.

- طارق نوير، دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.

- عادل محمد خليل ، منظمة التجارة العالمية - آفاق المستقبل ، مجلة جسر التنمية، العدد٣٩، الكويت ، ٢٠٠٥.

- عازب الشيخ أحمد وغربي العيد، دعم القدرات التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق مدخل إدارة الجودة الشاملة، الملتقى الوطني حول: واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ٥-٦ مايو ٢٠١٣، وزارة التعليم العالي، والبحث العلمي، الجزائر.

- عبد الحكيم عبد الله النسور، الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٩.

- عبد الحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج- دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥١٠، ٢٠١٣.

- عبد الحميد صديق عبد البر، تجربة المشروعات الصغيرة في مصر المعوقات والتحديات وأساليب العلاج- دراسة مقارنة مع التجارب الدولية، مجلة مصر المعاصرة، مصر، مجلد ١٠٤، العدد ٥١٠، ٢٠١٣.

- عبد الرزاق سالمى، تكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، إدارة المناهج للنشر والتوزيع والإعلام، عمان، الأردن، ٢٠١٠.

- عبد العزيز عبد العال زكي، إدارة الجودة ودورها في بناء الشركات، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه، الجامعة الدولية، المملكة المتحدة، مايو ٢٠١٠.

- عبد الفتاح شعيب، جولة أورجواى ومستقبل الاقتصاد العالمى ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد١٠٧ ، مصر، ١٩٩٢.

- علا نور الدين على، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهداف التنمية الشاملة في مصر، مجلة البحوث الإدارية، مصر، مج ٣١، العدد الأول، ٢٠١٣.

- على طالب شهاب، أهم مقومات دعم القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي، مجلة دراسات البصرة، السنة السابعة، العدد (١٢)، ٢٠١١.

- عماد الدين إبراهيم على، دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، مصر، العدد الثاني، ٢٠١١.

- عميش عائشة، مؤشرات قياس التنافسية ووضعيتها في الدول العربية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ٨، ٩ نوفمبر ٢٠١٠، كلية العلوم

الاقتصادية بجامعة حسيبة بن بو على، الجزائر، ٢٠١٠.

- عيسى دراجى، البيئة والميزة التنافسية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، ٩/٨ نوفمبر ٢٠١٠، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٠.

- فراس رفعت قطيشات، دور التكلفة المستهدفة في تطوير الإستراتيجية التنافسية للمنتجات في القطاع الخاص الصناعي الأردني: دراسة ميدانية على الشركة العربية لصناعة الأدوية، رسالة ماجستير، جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، السودان، ٢٠١٢.

- فريد النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، دار المطبوعات، مصر، ١٩٩٧.

- فريد راغب، السياسات النقدية، والمالية في تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، ندوة دور الصناعات الصغيرة في التنمية، القاهرة، مصر، معهد التخطيط القومي، ١٩٨٨.

- قويدره لويزه، دور الميزة التنافسية في بيئة الأعمال ومصادرها، الملتقى الدولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، ٤-٥ ديسمبر ٢٠٠٧، كلية الاقتصاد، الجزائر، ٢٠٠٧.

- مارتن خور، التجارة: اتفاقيات الاتحاد الأوروبي للشراكة الاقتصادية يمكنها أن تخلق ظروفًا لأزمة مالية في بلدان الجنوب، المؤتمر الإقليمي سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية- الآثار والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩ .

- مارتن خور، مشتريات الحكومة في اتفاقيات التجارة الحرة: موجز عن الموضوع، المؤتمر الإقليمي (سياسات تحرير الاقتصاد واتفاقيات التجارة الحرة في المنطقة العربية: الآثار والآفاق)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، ٢٠٠٩.

- ماهر حسن المحروق ود. إيهاب مقابلة، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي، الأردن، ٢٠٠٦.

- متناوى محمد وغراية زهير، دراسة أهم الاستراتيجيات على مستوى المؤسسة وقياس التنافسية وأهم محدداتها، الملتقى الدولي حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٠.

- مجلة المستقبل العربي، القدرة التنافسية على مستوى المشروع، عدد ٢٥٤، ٢٠٠٠.

- محسن أحمد هلال، موضوعات تهم الدول العربية في مجالات التجارة العالمية والإقليمية، المؤتمر العربي السابع، منظمة التجارة العالمية- الفرص والتحريات، بيروت، لبنان، إبريل ٢٠١١.

- محسن هلال، مفاوضات التجارة في الخدمات- برنامج عمل الدوحة، المؤتمر العربي الثاني (التوجهات المستقبلية لمنظمة التجارة العالمية/ الفرص والتحديات أمام الدول العربية)- المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سلطنة عمان، ٢٠٠٧.

- محمد إبراهيم محمد، تنمية القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، مصر، العدد ٦٣٣، يوليو ٢٠١٠.

- محمد طارق يوسف، دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والحد من مشكلة البطالة، الجمعية المصرية للضرائب، مصر، مج ١٩، عدد ٧٦، ٢٠٠٩.

- محمد عمر باطويح ود. عبد القادر حسين، آليات التحول إلى اقتصاد المعرفة- مع ملاحظات على بعض الدول الإسلامية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، عدد ١٤، ٢٠١١.

- محمد فتحي صقر، واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية، ندوة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكالات وآفاق التنمية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، ١٨-٢٢ يناير، ٢٠٠٤.

- محمد قويدري، انعكاسات تحرير التجارة العالمية على اقتصادات البلدان النامية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٢.

- محمد لطفي وأحمد عواد، ضعف المهارات الإدارية والتمويل أجهضا مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية عربيًا، ندوة المصارف العربية، القاهرة، مصر، بدون سنة نشر.

- محمود بيلي، ملخص سياسات اتفاقية وتشريعات المشتريات الحكومية ومدى ملاءمتها لسوريا، المركز الوطنى للسياسات الزراعية التابع لوزارة الزراعة السورية، ٢٠١١.

- مريم رءوف فرح، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- قوة محلية وتحرك عالمي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مصر، مج ١٢، عدد١، ٢٠٠٤.

- مشروع سياسة قومية لتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر، وزارة الاقتصاد، يونيو ١٩٩٨.

- مصطفى السايح محمد،، إدارة الجودة الشاملة- رؤية حول المفهوم والأهمية، بدون دار وسنة نشر.

- مصطفى فاضل حمادي ود. مروان عبد الملك، محددات الاستثمار المحلي في تركيا- دراسة قياسية للمدة من ١٩٧٠- ٢٠١١، مجلة تنمية الرافدين، العدد ١١٦، المجلد ٣٦، العراق، ٢٠١٤.

- معموري صورية ود. الشيخ هجيرة ، محددات وعوامل نجاح الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، الجزائر، ٢٠١٠.

- مناور حداد ود. حازم الخطيب، دور المشروعات الصغيرة جدًا والصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن، مجلة إربد للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الأول، ٢٠٠٥.

- مندور أحمد، دور الصناعات الصغيرة في زيادة فرص العمالة في الدول النامية، رسالة ماجستيرغير منشورة، جامعة الإسكندرية، مصر، ١٩٧٧.

- نبيل محمد موسى، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل إستراتيجية الأولى، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٠.

- نعيمة بارك، تنمية الموارد البشرية في ظل اقتصاد المعرفة كأداة لتحقيق رأس المال الفكري في الجزائر- الواقع والمأمول، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد ١٢، ٢٠١٤.

- نقاشات مؤتمر دعم وتنمية الاقتصاد المصري- مصر المستقبل، شرم الشيخ، مصر، ١٣-١٥ مارس ٢٠١٥.

- نوير طارق، دور الحكومة الداعم للتنافسية، حالة مصر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠٠٢.

- وجيه الدكروري، التطورات التي أحاطت أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها، مجلة المال والتجارة ، مصر، ٢٠٠٠.

- وجيه الدكروري، التطورات العالمية التي أحاطت بمنظمة التجارة العالمية وموقف الدول منها، مجلة المال والتجارة، مصر، العدد ٣٧٥، ٢٠٠٠.

- وديع محمد عدنان، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الرابع والعشرون، السنة الثانية ، ديسمبر ٢٠٠٣.

- وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس، ٢٠٠١.

(٢) **أبحاث المواقع الالكترونية**:

- أحمد السيد كردي، المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة، بدون دار نشر، ص٤. متاح على الرابط التالي: Kenana online. com/users/ahmedkordy/posts/281279.
- إيناس السيد صادق، دراسة اقتصادية عن المشاركة المصرية الأوربية ومواصفات الجودة القياسية، انظر الرابط التالي:

www.Fayoum.edu.eg/agriculture/economy/pdf//page04.pdf.

- بنك الإسكندرية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة- قاطرة التنمية للاقتصاد المصري، انظر الرابط التالي:

www.Alexbank.smetoolkit,org

- بنك التنمية الصناعية والعمال المصري، إدارة التخطيط والبحوث والتطوير الداخلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة بارقة أهل للاقتصاد المصري. متاح على الرابط التالي: http://www.idbe-egypt.com.
- خدمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، البنك الأهلي المصري. الرابط التالي: www.nbe.com.eg/default.aspx?cid=23
- عبد الرزاق خليل وعادل نقموش، دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ،. متاح على الرابط التالي: www.iefpedio.com
- نشوى مصطفى على، أثر الواردات الصينية على التشغيل في جمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان . انظر الرابط

التالي: www.researchgate.net/profile/pdf

- دور البنك الأهلي المصري في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، راجع موقع البنك الأهلي عبر الانترنت، وهو: www.nbe.com.eg

- سلامى فتيحة، دور تسيير الكفاءات في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة- دراسة حالة المديرية العملياتية للاتصالات الجزائر بالبويرة، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، الجزائر، ٢٠١٣، ص٤١. وانظر كذلك، طارق قندوز، مؤشر الحصة السوقية كمقياس للحكم على النجاعة التنافسية لشركات التأمين الجزائرية خلال الفترة من ١٩٩٥- ٢٠١٠ . متاح على الرابط التالي:

www.kantakji.com/media/174922/moasher.doc.

- عاصم عبد النبي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأثرها في التنمية الاقتصادية- مصر أنموذجًا، متاح على الرابط التالي:

www.Webacache.googleusercontent.com.

- عبد الغفار شكر، اتفاقية وإتاحة المعلومات وعلاقتها بالمشتريات الحكومية، مركز المشروعات الدولية الخاصة، بدون تاريخ نشر، على الرابط التالي:

WWW.Cipe.Arabia.Org/Files/Pdf/Freedom_Of_Information/Government_Procurement.Pdf.

- عبد الفتاح الجبالي: مركز المشروعات الدولية الخاصة Cipe، سلسلة أوراق سياسات تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، الشفافية في المشتريات والمشروعات الحكومية لضمان المنافسة المتكافئة للأعمال الصغيرة والمتوسطة، ٢٠٠٩. على

الرابط التالي: www.Cipe-arabia.org .

- مقال بعنوان اندماج الشركات الصغيرة والمتوسطة يعزز مراكزها المالية ووجودها في الأسواق. متاح على الرابط التالي:

www.qatarshares.com/vb/arachive./index.phd/t-37507. thml.

- مقترح إستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، التنمية البشرية، مصر. انظر الرابط التالي:

www.mt.gov.eg/sne/visions.htms

- منظمة التجارة العالمية، اللجنة المشكلة للمشتريات الحكومية، على الرابط التالي: ..www.Wtoarab.org

- موقع وزارة الصناعة المصرية، على الرابط التالي: www.mfti.gov.eg موضوع بعنوان (سياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة).

- وائل أبو دلبوح، طبيعة وأهمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة، دورها في تحقيق التنمية المتوازنة وإستراتيجية الحكومة لرعايتها، الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الآفاق والتحديات، دمشق. على الرابط التالي:

www.nicrofinancegateway.org/sites/files.

- ورشة عمل بعنوان، تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، أنقرة، تركيا، ١٢-١٤ يونيو ٢٠١١. www.sesrtcic.org

- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية، مصر، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. على الرابط التالي:

www.MTi.gov.eg/SME/index

- وزارة الصناعة والتجارة المصرية، المحور السادس من إستراتيجية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. متاح على الرابط التالي:

www.mti.gov.eg

(٣) **تشريعات وقرارات**:

- اتفاقية المشتريات الحكومية، على الرابط التالي:

www.Wtoarab.org/news.aspx?id

- العدد ٣ مكرر من الجريدة الرسمية المصرية، قرار بقانون لسنة ٢٠١٥ بشأن تفضيل المنتجات المصرية في العقود الحكومية.

- انظر القرار الجمهوري رقم ٤٣٤ لسنة ١٩٩٩ والخاص بإنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

- قانون ربط الميزانية العامة للدولة المصرية للعام ٢٠١٤/٢٠١٥ على موقع وزارة المالية المصرية وهو: www.cipe-arabia.org

- المادة الأولى من القرار بقانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة، مصر.

(٤) **مواقع إلكترونية** :

- إحصاءات البنك المركزي المصري، على الرابط التالي:

http://www.cbe.org.eg

- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، ٢٠١١. متاح على الرابط التالي: www.ncosyria.com/assets/files/rep1.pdf.

- مركز المشروعات الدولية الخاصة : على الرابط التالي: www.Cipe-arabia.org .

- موقع البنك الأهلى المصرى، عبر الانترنت، وهو: www.nbe.com.eg

- موقع البنك الدولى ، على الرابط التالي:

http://www.albankaldawli.org.

- موقع البنك المركزي المصري، وهو: www.cbe.eg/arabic/

- موقع بنك الإسكندرية ، على الرابط التالى: www.Alexbank,org

- موقع بنك التنمية الصناعية والعمال المصري ، على الرابط التالى:

http://www.idbe-egypt.com.

موقع منظمة التجارة العالمية ، على الرابط التالى : -

www.wto.org.

- موقع وزارة الصناعة المصرية، على الرابط التالي:

www.mfti.gov.eg.

- موقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على الانترنت على الرابط التالي:

WWW.OECD.org

- موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية على الرابط التالي:

www.Mfti.gov.eg

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية :

- **Adul Ghafoor Awan and sundus Hashmi, Marketing practices of small medium size enterprises: A case study of sme's in multan district, European journal of business and innovation researcher, vol2, No 6, December 2014. available at: www.eajournals.org.**
- **Agreement on government procurement, available at: https:// www.WTO.org.**
- **Boon-chye lee, competition and innovation: small and medium enterprises in the new economy, research online, university of Wollongong, 2002 . available: ro.uow.edu.au.**
- **Christopher McCrudden and Stuart G.Gross, WTO government procurement rules and the local dynamics of procurement policies: A Malaysian case study, the European journal of international law vol.17 no.1, 2006.**

- **Christopher McCrudden, Corporate social responsibility and public procurement, Cambridge university press, 2007.**
- **Denis Audet, Government procurement: Asyn thesis report, OECD journal on budgeting-Vol2, OECD 2003 .**
- **Derek H.C. Chen and Cart J. Dahlman, the knowledge economy-the Kam methodology and World Bank operations, the world bank, Washington, 2005. available at: papers.ssrm.com/sol3/papers/abstract.**
- **Divya Bharati Sharma, liberalization of Government procument Regimes: issues and implications for India, 2001. available at: www.heinonline.org/Hol/Landing page?handle.**
- **Djada Achmad sardjana and Asp sufyan Tsauri, knowledge management for small and medium enterprises to win competition on the knowledge economy era: case of sme knowledge management model of KADIN Tasik Malays-idonesia, available at: repository.widyatama.ac.id.**
- **Doha Declarations - World trade organization, 2003 . available at: http://www.WTO.org/english/res_w/books_**

e/ddec_e.pdf

- Donald G.Mcfetridge, La compétitivité: notions et mesures, industrie Canda, document hors série, 1995.
- Edward Wong and Sieh lee, Liberalizing Government Procurement within trade agreement in Malaysia, research and innovation centre, Faculty of Business and Accountancy, university of Malaya, Malaysia, 2013.
- Elvira Uyarra, opportunities for innovations through local government procurement, A case study of Greater Manchester, NESTA, Research report, May 20100 . : available at: www. nesta.Org.uk/sites/defult/files/ opportunities-For-innovations-though-local-government-procurmant.pdf.
- G. Arzuinal, A study into competitiveness indicators, Tusiad Sabanci university, 2003 . available at: http://ref. sabanciuniv.edu/sites/files/inal/_Makale_D.pdf. 11-4-2015.
- Gilbert R.Winham, international trade and the Tokyo Round Negotiation, Princeton university press, united states of America, 1987.
- Hala El-Said and mohammoud Al-said and chahir Zaki,

small and medium enterprise landscape in Egypt: New facts from a new dataset . Available at: www.sme-egypt/documents/20Egypt/documents/20egypt.pdf.

- **Hala El-Said and mohammoud Al-said and chahir Zaki, small and medium enterprise landscape in Egypt: New facts from a new dataset. Available at: www.sme-egypt/ documents/20Egypt/documents/20egypt.pdf.**
- **Hussein Elasrag, Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium sized enterprises, MPPRA, March 2013. on line at: http://mpra.ub.uni_ muenchen.de/45006.**
- **Hussein Elasrag, Enhancing competitiveness for exports of Egyptian small and medium-sized enterprises, March 2013 . available at: http://npra.ub.uni_muenchen.de/ 45006/.**
- **Hussien Alasrag, The role of the Nile stock exchange in the development of small and medium-sized enterprises in Egypt, December 2008 . available at: http://mpra.ub. uni_muenchen. de/12364/pdf.**
- **international labour organization, available at: www. ilo.org.**

- **Janos Bertok, preventing fraud and corruption in public procurement, OECD, 2012 . Available at: www. europarl.europe.eu/document/activities/cont/201209/pdf.**
- **Javed Mahmod jasra and others, Determinants of business success of small and medium enterprises, international journal of business and social science, vol, No 20, November 2001.**
- **jose luis Guasch, liliana rojas and veronica Gonzales, competitiveness in central America- The road to sustained growth and poverty reduction, center global development, Washington 2003. available at: www. Cgdev.org/files/1426258-file-competitiveness_ centtral_ America Final.pdf.**
- **junsok Yang, Expansion of the government procurement agreement: time to concentrate on depth as well as width, journal of East Asian Economic integration Vol. 16, No. 4, December 2012 .**
- **kwon, Dae-Bong, Human Capital and its Measurement, the 3rd world forum on "statistics, knowledge and policy" charting progress, building visions, improving life, Busan,**

Korea, 27-30 October 2009, oecd world forum, 2002.

- **Leakasper and Andrew puddephatt, Benefits of transparency in public procurement for smes-general lessons for Egypt, Global partners and associates, march 2012.**
- **Liza Brownsell, Bilateral and Regional trade agreement, advocates for international development 2012. and World Trade organization, agreements, available at: https://www.WTO.org.**
- **Meenu Tewari, the role of price and cost competitiveness in apparel exports, post_MFA: Areview, Indian council for research on international economic relations, November, 2005. available at: www.icrier.org.**
- **OECD, The knowledge- Based economy, Paris 1996 . Available at: www.oecd.org.**
- **OECD: Protectionism? Tariffs and other barriers to trade, OECD, 2009. Available at: www.oecd ilibrary.org.**
- **OECD: Small and medium-sized enterprise in turkey-issues and policies, 2004 www.oecd.org/Turkey/ 31932173.pdf.**

- **OECD: The OECD Guidelines for multinational enterprises, tune 2001. Available at: www.oecd.org/ investment/mne/190329/pdf.**
- **Philip Brwon and Hugh Lauder and David Ashton, Education, Globalization and the future of the knowledge economy, European educational research journal, volume, November 2008. www.Core.as.uk/download/ pdf/8809658.pdf.**
- **Rabin Mazumder, trade liberalization WTO: impact on developing countries, the icfai Business school (IBS), tanuary 16, 2008. paper. Ssrn. Com/sol3/papers. Cfm? abstract.**
- **Robert D.Atkinson, Competitiveness innovation and productivity: clearing up the confusion, the information technology & innovation foundation, 2013 . Available at: www.itif.og/2013.**
- **Robert D.Atkinson, Competitiveness innovation and productivity: clearing up the confusion, the information technology & innovation foundation, August 2013 .**
- **Robert E. Baldwin, Failure of the WTO ministerial**

conference at Cancun: Reasons and remedies, university of Wisconsin 2004 . available at: www.Fordschool. unmich.edu/rsie/conferences/CGP/May 2004 Papers/ Baldwin.pdf.

- **Rola N. ElKabbani, Financing resources for Egyptian small and medium enterprises, German university in Cairo, faculty of management technology, working paper No.8, April 2011 .**
- **Rupal chowdhary and vivek kushwaha, Domestic investment, foreign direct investment and economic growth in India since economic reforms, journal of transformative entrepreneurship, University of Malaysia Kelantan, tune 2013.**
- **Savvakis C. Savvides, Market Analysis and comptitveness inproject appraisal, development discussion paper, Harvard institute for international development, U.S.A, 2000.**
- **Small and Medium Enterprise Agency, Japan's Policy on Small and Medium enterprises (SMEs) and Micro Enterprises, Ministry of Economy, Trade and industry,**

September, 2013. available at: www.Chusho.meti.go. jp/sme_english/outline/ 04/20131007.pdf.

- **Source: E. Lavette et M. Nicoulescuk, les stratégies, de croissance, édition d'organisation, Paris, 1999.**
- **Source: Jeong- wook choi, As Tudy of the role of public procurement- CAN public procurement make society bettry?. . available at: www.ippa.org/ippC4/proceedings/ 13procurementPreferences/paper 13-4.pdf**
- **Source: M.Porter, the competitive advantages of nations, inter édition, Paris, 1993.**
- **The global competitiveness report 1999.**
- **UNIDO: United nations industrial development organization, available at: www.unido.org.**
- **United Nations Conference on Trade and Development, Dispute Settlement, Government Procurement, United Nations, New York and Geneva, 2003 .**
- **Van Rooyen and Doyer O.T, Determinants of competitiveness in the south African Agro-Food and Fibre complex, university of Pretoria, South Africa, 2000.**

- **Vasy H.Grasynchuk and Tras v.sakalosh, competitiveness and knowledge-Based economy: information and communications technology impact evaluation, Vol VIII, No4. Available at : www.btp. vgtu.it/index.php/btp/articile/download. pdf**
- **walter, w. powell& Kaisa sanellman, the knowledge based economy, annual review of sociology, vol. 30, 23, 2004 .**
- **Wang, Wen-Cheng and Lin Chien-Hung and Chuying Chien, Types of Competitive advantage and analysis, international journal of business and management, vo16, no5, May 2011. available at: www.ccsenet.org/tournal/ index.php/itpm/article/viewFile/10432/7449.**
- **Warwick J.mckibbin and Andrew stoeckel, the global financial crisis_Causes and Consequences, institute for international policy, 2009 . available at: www.melbourneinTitute.Com/downloads/conferences/ Mckibbin stoeckel session 5.pdf.**
- **Wayne A. Wittg, public procurement and the development agenda, international trade centre, World Trade organization . available at: https://www.WTO.org.**

- **World competitiveness centre : www.imd.org**
- **World trade organization: The WTO: Functions and Basic principles . Available at: SPOT-Colorado.edu/ Maskus/teach/4413/WTO.**
- **WTO: agreement on government procurement, available at: http://www. WTo.org/english/tratop_e/gproc_e/gp_gpa_e.htm.**
- **WTO: Singapore Ministerial Declaration, December 1996. available at, http://www.WTO.org/english/the WTO_minist_e/nin96_wtodec_e.htm.**
- **Steve Charnovitz, transparency and participation in the world trade organization, George Washington university law school, America, 2005. available at : papers. Ssrn. Com**